

دور الحكومة المطلوب في سياق
معادلة (الكفاءة - العدالة -
المنافسة)

6



3

تقرير للطاقة: نتائج
الاستكشافات تبشر باحتياطات
نفطية ضخمة



رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

الاقتصاد

العدد (1828) السنة السابعة - الثلاثاء (22) حزيران 2010

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون



السقف الائتماني وحالات الفساد المالي
والإداري وراء إيقاف القروض

أمين عام غرفة التجارة والصناعة العراقية البريطانية:

ندعو رجال الاعمال العراقيين الى الاستثمار في العراق

بغداد / علي الكاتب

غرفة التجارة والصناعة العراقية البريطانية نطاق عمل واسع في مجالات حيوية في الاقتصاد الوطني وتنميته وهو الجانب التجاري والصناعي، الا ان ضرورات المرحلة الراهنة والتوجه نحو الاستثمار وجذب المستثمرين والشركات العالمية للعمل في العراق يجعلها امام مسؤوليات كبيرة خاصة في ما يتعلق بعملها في تشجيع المستثمرين العراقيين للعمل في العراق ويجاد شراكة حقيقية بين الشركات المحلية ونضيراتها العربية والاجنبية بهدف الاسهام الفاعل في تنمية الاقتصاد الوطني .

قال الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة البريطانية سامي كشكول : ان من مهام منظمتنا ايجاد شراكة حقيقية بين المستثمرين والشركات العراقية والشركات العالمية وتنمية المجالات الاستثمارية من خلال التنسيق مع هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار في عموم المحافظات من اجل تسهيل مهمة التاجر والمستثمر العراقي والعربي والاجنبي في أن واحد، فضلا عن التنسيق مع اتحاد الصناعات العراقية بهدف تشجيع الصناعي العراقي على الاستثمار في العمل وبذل جهود اكبر من اجل ضمان استمراره في العمل وعدم التعرض لمخاطر البطالة . واضاف كشكول : ان نطاق عمل منظمتنا يتخطى حدود العمل التجاري والصناعي البحت ليشمل جوانب

وقطاعات حيوية مهمة اخرى في العراق منها أنها الجهة الوحيدة التي تقوم بترشيح الشركات ورجال الاعمال والمال العراقيين والعرب والاجانب لنيل شهادات عالمية مثل الشهادة التي تمنحها مدينة اكسفورد البريطانية ،اذ قمنا بترشيح شركة كورك تليكوم العراقية للاتصالات لنيل شهادة الجودة الاوروبية وقد حصلت عليها في اكسفورد البريطانية.

ودعا هنا المستثمرين العراقيين الى العودة الى العراق واستثمار اموالهم فيه من اجل ان يعم الخير في ارجائه ولجميع ابناؤه، خاصة مع تحسن الاوضاع الامنية وتوفر الارضية المناسبة لاقامة الاستثمارات عليها، اذ ستكون لهم الاولوية في هذا المجال عن غيرهم ، لاسيما ان اعداد التجار والمستثمرين العراقيين الموجودين في الخارج كبيرة ورؤوس اموالهم تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

واشار الى قيام الغرفة بنشاط اعلامي كبير في الاعداد للحملة الدعائية والانتخابية لكتابة الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ والنشر في اكثر من ٥٠ صحيفة منها صحيفتكم الغراء ، فضلا عن بث برامج خاصة في الفضائيات العراقية بالتعاون مع المفوضية المستقلة للانتخابات ومنظمة الأمم المتحدة في عموم مناطق ومحافظات العراق بما فيها تلك التي كانت توصف بالساخنة من اجل تقديم المساعدة للمواطن العراقي في عملية التصويت على الدستور الجديد.



وأوضح انه قامت كذلك في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بالتهيئة والاعداد للحملات الانتخابية لمجالس المحافظات لتوعية الناخب العراقي بالتعاون مع عدد من وسائل الاعلام المختلفة من الصحف اليومية والقنوات الفضائية، وكذلك في مجالات التعليم وتدريب الملاكات الوظيفية العاملة في المؤسسات

الحكومية ، اذ قمنا بتوقيع بروتوكول تعاون مع جامعة (بل انتر ناشيونال) في المملكة المتحدة من اجل اقامة دورات باللغة الانكليزية للموظفين العراقيين في داخل وخارج العراق، والتنسيق كذلك مع الوزارات العراقية ومنح الوزراء عضوية الشرف في الغرفة ومنح الموظفين خدمات ميسرة لهم من دون الحصول على مقابل مادي وتسهيل مهامهم في الالتحاق بالدورات التأهيلية التي تهدف إلى تطوير مستوياتهم وقابلياتهم في العمل، وتسهيل حصولهم على الخدمة الصحية المطلوبة في المستشفيات والمراكز الصحية ومساعدتهم اثناء وجودهم خارج العراق من خلال التنسيق مع السفارات والقنصليات، والتعاون مع نقابة الصحفيين العراقيين لارسال الصحفيين والاعلاميين العراقيين في دورات خارج العراق خاصة بعد التنسيق مع صحيفة الاهرام لارسالهم إلى مصر بهذا الشأن وتنمية قدرات ومهارات الصحفي والاعلامي العراقي.

ولفت الى ان نطاق العمل لا يرتبط فقط ببيروت وحدها، بل هناك تعاون مع دول اخرى مثل ايجاد آليات للتنسيق مع شركات ايطالية واسترالية وروسية ودول اخرى ، حيث ستشهد الفترة المقبلة عقد عدد من الملتقيات التجارية والاقتصادية ومنها الملتقى العراقي - الروسي والملتقى العراقي .. البريطاني خلال العام الحالي ٢٠١٠ ، بهدف التوسع في اعمال الغرفة وتقديم افضل الخدمات لعضائها.

لأول مرة في العراق . . وزارة الزراعة تستخدم مستخلصات

حيوية لزيادة معدلات الانتاج الزراعي

بغداد / المدى الاقتصادي

التطورات العلمية والتقنية الحاصلة في العالم تتطلب بلا شك مواكبتها خاصة في المجالات الزراعية ذات العلاقة المباشرة بسلة غذاء المواطن العراقي وتأمين مفردها بشكل متواصل والعمل على زيادتها من خلال الاطلاع على التجارب والابحاث العلمية الهادفة الى تحقيق قفزة نوعية في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

قالت الدكتورة إيمان صاحب سلمان بدائرة التخطيط والمتابعة في وزارة الزراعة : ان الوزارة وضمن خطتها لتحسين انتاجية الارض الزراعية قامت باجراء عدد من التجارب العلمية والكيميائية بخصوص استعمال المستخلص الحيوي (EM1) وهو مخصب حيوي يتكون من مزيج تعائشي لكائنات حية يكون على شكل محلول ، وهو ايضا يسمى بالمستخلص الياباني - السوري يتكون من احياء مجهرية تفرز

انزيمات تكون كاربوهيدرات تقوم بوضعها في التربة والتي من شأنها تثبيت النتروجين فيها وفرز الاحماض العضوية وزيادة جاهزية مادتي الفسفور والبوتاسيوم ووجودها في التربة وتحلل المواد العضوية وزيادة مسك التربة للماء وفوائد عدة اخرى.

واضافت سلمان : لقد اطلعنا على تجارب المستخلص على شتى المحاصيل الزراعية في سوريا منها الذرة الصفراء والحنطة بعد رش التربة بجرعات من المستخلص الحيوي لفترات عدة في موسم النمو للمحصول ، حيث اعطت نتائج ايجابية وزيادة في الغلة بمعدل ٥٠٪ وتجربة على الأراضي المالحة من خلال الري ، حيث اظهرت النتائج زيادة في الانتاج بمعدل ٥٠٪ لمياه تروى المحاصيل فيها مع استعمال المستخلص (EM1)) واطهرت النتائج لتلك المحاصيل زيادة كبيرة بنسبة ٥٠٪ عن غلة المحاصيل التي لا يستعمل معها المستخلص . ووضحت بالنسبة للانتاج الحيواني فيعطى

المستخلص اما بالعلف او مع المياه التي تعطى للحيوانات ، حيث لوحظ زيادة في كميات نسبة البروتين في اللحوم ، خاصة للدواجن بعد القيام بخلط المستخلص بالعلف او الماء الذي تشربه الدواجن فقد اظهرت النتائج فوائد كبيرة من استخدامه منها قلة معدلات التحويل بين وزن الدجاج ونسبة الاعلاف المستهلكة ، حيث ازداد وزن الدجاج مع قلة الاعلاف المستخدمة وقلة حالات النفوق والهلاكات بين الدواجن ، وكذلك تدني نسبة الكولسترول وقلة المسببات المرضية وزيادة كميات البروتين فيها ورفع مستوى مقاومتها للأمراض وزيادة انتاج البيض .

مبينة انه بالنسبة للاسماك لوحظ تسجيل نقاط ايجابية لصالح استعمال المستخلص الحيوي ليس على الاسماك ذاتها فقط، بل على الاحواض المائية ، حيث انخفضت نسبة نمو الطحالب ، وكذلك تحسن قدرة خلايا النحل على التخلص من الملوثات مع استعمال رشات متكررة للمستخلص، والمسألة المهمة هنا في

عملية التخمر وهي المصدر الرئيس للاسمدة العضوية المستخدمة في الزراعة ، حيث لوحظ بعد القيام برش المستخلص تحقيق نتائج ايجابية مثل اختزال الوقت المطلوب في عملية التخمر وتلاشي بقايا الحيوانات وعدم ترك مخلفات تساعد على نمو الجراثيم والملوثات المسببة للأمراض بسبب ان مستخلص (EM1) يفرز مضادات حيوية تقضي على الجراثيم .

واكدت سلمان وجود استخدامات اخرى للمستخلص في مياه الصرف الصحي ، حيث لوحظ بعد القيام برشات منتظمة من المستخلص في تلك المياه الحصول على مياه نقية صالحة لسقي المزروعات وإرواء الحيوانات ، وكذلك تأثيرات ايجابية على الصحة العامة خاصة للمنبعثة من حظائر الحيوانات وتأثيرها على العاملين هناك الذين يصابون غالبا بامراض الجهاز التنفسي بعد فترة من استنشاقهم لتلك

الروائح ، عند بدء رش المستخلص في تلك الحظائر لوحظ اختفاء تلك الروائح . ولفتت الى وجود محاولات في الوقت الحاضر لتطبيق تأثيراتها على الانسان بشكل مباشر وقد تكون الفترة المقبلة حبلية بالمفاجآت على هذا الصعيد ، ولقد قدمنا توصيات لمراجعتنا في الوزارة لتطبيق استخدامات هذه المادة في عموم المناطق والذي يتزامن مع القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية على النباتات والتربة بعد اضافة الـ (EM1) وإجراء تحاليل على التربة لمعرفة الصفات الفيزيائية والكيميائية ، وبعثت اخرى تتعلق بالانتاج الحيواني ، ولقد تم تكليف المركز الوطني للزراعة العضوية بمتابعة الموضوع والقيام بالتجارب على وفق تصميم تجريبي موثق بالصور وعرض النتائج وبيان فائدتها ، ولقد تم اجراء ثلاث تجارب حتى الآن على (الخيار المحمي والبطاطا والقرنبيط) وتمت ملاحظة زيادة كبيرة في الإنتاج بنحو ٤٠٪.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

حافظ قطاع النفط والغاز على مكان الصدارة في جميع الأحداث والتطورات المهمة المحلية والإقليمية والعالمية ليصل في أوقات عدة إلى قيادة تلك الأحداث بشقيها الإيجابي والسلبي، ومما لا شك فيه أن قطاع النفط والغاز قد سجل ارتفاعاً في مستوى الأحداث المؤثرة منذ بداية العام الحالي التي كان سيكون لها آثار كبيرة على حجم الإنتاج وقوة جذب الاستثمارات بالإضافة إلى التحديات التي تواجه التطور الحاصل على نوع وطبيعة المناطق التي ينصب التركيز عليها لاكتشافها في الوقت الراهن.

تقرير للطاقة: نتائج الاستكشافات تبشر باحتياطات نفطية ضخمة

الغاز الطبيعي واستعالج المحطة أيضا الغاز من حقل كران البحري. وستنتج المحطة ٢٨٠ ألف برميل يوميا من الايثان وسوائل الغاز الطبيعي، وتسبب تأخر أعمال بناء المحطة في تأجيل استكمال مشروع تطوير حقل نفط الخرسانية وهو أحد أكبر خطط التوسع السعودية ضمن خطة استكملت العام الماضي لرفع طاقة إنتاج النفط الخام إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا. وبدأ حقل الخرسانية النفطي الإنتاج في أيلول ٢٠٠٨ برغم عدم اكتمال محطة الغاز وكان من المقرر أن يبدأ المشروع بالكامل في كانون الأول ٢٠٠٧. تجري شركة أم أم سي الماليزية (MMC) المطور الرئيس لمشروع مدينة جازان الاقتصادية إلى جوار مجموعة بن لادن السعودية لمباحثات مع شركة أرامكو السعودية لتحديد موقع مناسب داخل حدود المدينة للمصفاة الجديدة التي تنوي أرامكو بنائها في منطقة جازان. وأوضحت أم أم سي أن المباحثات التي ما زالت تدور حاليا مع أرامكو متعلقة بموقع المصفاة داخل المدينة وليست متعلقة بمعرفة ما إذا كان الموقع داخل المدينة أو خارجها كما أشيع مؤخرا.

وفي قطر تسلمت شركة قطر للغاز إحدى ثلاث منصات بحرية لإنتاج الغاز، وتبعد المنشآت البحرية ٦٥ كيلومترا إلى الشمال من رأس لفان في حقل الشمال القطري وتتكون من ثلاث منصات بطاقة ٢٢٠٠ طن و٣٣ بئرا للغاز و٦٥ كيلومترا من خطوط الانابيب يتقاسمها مشروعا قطر للغاز ٣ وقطر للغاز ٤ وهما مشروعا منفصلان، وستضخ المنشآت البحرية الغاز إلى وحدتين لإنتاج الغاز المسال في رأس لفان تعود ملكيتهما إلى قطر للغاز ٣ وقطر للغاز ٤، وقالت الشركة ان كل خط إنتاج منهما يستطيع ضخ ٧,٨ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال إضافة إلى منتجات أخرى مصاحبة سنويا.

وفي الكويت فازت شركة دايليم الكورية الجنوبية بعقد لإنشاء مصنع رابع للغاز المسال لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية بقيمة ٢٥٦ مليون دينار، وتمت ترسية المناقصة على الشركة الكورية باعتبارها قدمت اقل الأسعار، وسيكون المصنع الذي سيتم إنشاؤه معنيا بالتعامل مع الغاز المسال الذي يأتي من شركة (نفط الكويت)، ولدى شركة البترول الوطنية ثلاثة مصانع للغاز المسال وهذا سيكون المصنع الرابع ويأتي في إطار التعاطي مع كميات الغاز المتزايدة التي تنتجها نفط الكويت والتي تقوم شركة البترول الوطنية بمعالجتها وتجهيزها للاستخدام.

الوقود ومنتجات النفط في أواخر ٢٠٠٩. وتقول الشركات المتعاقدة إنها أجرت مباحثات مع إيجيان منذ كانون الأول وانتهت في أيار الماضي، وننوي الشركة منح عقد الإنشاء في نهاية الشهر أيضا. وفي السعودية كشفت شركة أرامكو السعودية أن محطة معالجة الغاز في حقل الخرسانية النفطي الذي ينتج ٥٠٠ ألف برميل يوميا ستبدأ التشغيل الكامل في حزيران، وتستطيع المحطة معالجة نحو مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز الخام عالي الكبريت من حقول أبو حدرية والفضلي والخرسانية بطاقة انتاجية تبلغ نحو ٥٦٠ مليون قدم مكعبة يوميا، وتوجد بالمحطة وحدتان لمعالجة سوائل

الرئيس لشؤون التنقيب والإنتاج بالشركة الأمريكية أن هناك قيودا تحكم رأس المال ويجب الانتظار لمعرفة التكلفة الإجمالية، وكانت كونوكو فيليبس انسحبت في أواخر نيسان من مشروع مشترك مع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) لتطوير حقل شاه للغاز بتكلفة عشرة مليارات دولار، وأعلنت أدنوك أنها ستتمضي قدما في مشروع تطوير الحقل برغم انسحاب الشركة الأمريكية. من جهة ثانية، تنوي شركة إيجيان اليونانية طرح مناقصات لإنشاء خزانات وقود في الفجيرة في آخر الشهر الجاري. وطرح الشركة عقود إنشاء مرافق التخزين بطاقة ٤٣٠ ألف متر مكعب من

التي تشهدها صناعة النفط في الظروف الحالية وبشكل خاص الإنتاج من المياه العميقة الحل الأمثل لكافة التطورات غير المتوقعة في المستقبل مع الأخذ بعين الحسبان تناقص وانحسار فرص كافة الشركات في الحصول على عقود التنقيب والاكتشاف في المناطق السهلة بالأحجام السابقة نفسها. وفصل التقرير أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي بما يلي:

في الإمارات انسحبت شركة كونوكو فيليبس الأمريكية من مشروع مشترك للغاز الطبيعي في أبوظبي بسبب قيود رأس المال، حيث أبلغ رايان لانس نائب

واشار تقرير للطاقة انه تبعا للأحداث الأخيرة فقد تراجعت النظريات التي تفيد بأن تشكل مياه البحر العميقة المتلقي التالي للشركات النفطية العالمية اعتمادا لما جاءت به نتائج الاكتشافات التي تبشر باحتياطات ضخمة قد تعمل على سد الطلب المحلي للدول المستهلكة أو تعمل على استقرار مستويات الإنتاج لمقابلة الطلب المتذبذب في الفترة الحالية مبينا أن إنتاج النفط من المياه العميقة سيستهج نحو مزيد من القيود قبل أن يصل إلى حالة التشغيل شبه الكامل لأسباب موجبة عدة في حين يلاحظ أن تراجع الإنتاج الحالي من المياه العميقة سوف لا يؤثر على حجم الإمدادات بشكل مباشر في الوقت الحالي اعتمادا على حجم المخزونات ومسار العرض والطلب السائد.

واكد التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال ان قطاع النفط والطاقة الذي شهد سباقا محمومًا على عدد وحجم الاكتشافات المعلنة منذ بداية العام الحالي قد شهد حراكا من نوع آخر يسمح بولادة كيانات نفطية عملاقة على غرار الكيانات الاقتصادية العملاقة وتأتي في مقدمة هذه الأحداث الاقتراح الروسي الخاص بدمج شركتي الغاز الوطني الروسي (غازبروم) وشركة (نفط غاز اوكرانيا) وما سينتج عنه من إفرات نوعية في مجال الطاقة ودفعه باتجاه استقرار الإمدادات والاستغلال الأمثل للثروات، فيما تشكل هذه التطورات مدخلا جديدا ينتهجه قطاع الطاقة منذ بداية الأزمة المالية للتخفيف من آثار التراجع والإبقاء على وتيرة النشاط والاستثمار عند مستوياتها الآمنة.

واوضح التقرير أن قطاع النفط قد أظهر سيطرة كاملة على اتجاه البورصات العالمية خلال الفترة الماضية من العام الحالي فاقت في حدتها ما تم تسجيله خلال فترات سابقة وبشكل خاص حالة التذبذب التي سجلتها أسعار العقود الأجلة وما لها من تأثير على مسارات الأسعار الحالية والمستقبلية، وتأتي هذه التطورات لتؤكد قيادة قطاع الطاقة لجميع القطاعات الحيوية التي تشهد تركيزا من الأطراف كافة أفرادا وشركات وحكومات.

وأوضح التقرير أن الاكتشافات النفطية المتتالية سواء كانت لدى الدول المنتجة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وإيران وروسيا والبرازيل أو الدول الجديدة تشكل المدخل الأول في مجال توازن الإنتاج والاستهلاك والمحافظة على مستويات سعرية مستهدفة من الأطراف كافة في المنظور القريب، فيما يشكل استمرار وتيرة الاكتشاف والتنقيب برغم الصعوبات والتحديات



اتجاهات وطرق تحويل الملكية العامة الى الخاصة و متطلبات الخصخصة في العراق *

تستحوذ عبارة الخصخصة على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ولا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت موضوعاً رئيسياً يتم استخدامه في معظم الدول، فإنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام الى القطاع الخاص.

فالدولة في المفهوم الاقتصادي الحديث يجب ان تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية التي ترتبط بسياساتها العليا، اما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وذلك في اطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع.

الدكتور هيثم عبد القادر الجنابي

عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بقيمة ٩٠ مليار دولار، وقد ارتفع العدد عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٥٪ عن عام ٢٠٠٤، في حين ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات الخصخصة بنسبة ٧٢٪ لتصل الى ٥٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

وقد جرت اكبر عمليات الخصخصة في قطاعات البنوك والاتصالات بنسبة ٤٠٪ من اجمالي القطاعات المخصصة.

ان دول أوروبا ووسط آسيا بقيت تحتل الصدارة في التحول نحو القطاع الخاص، وبإضافة شرق آسيا شكلت نسبة ٨٩٪ من اجمالي القيمة.

وقد تضاعفت حصة جنوب آسيا، في حين انخفضت بشدة عمليات الخصخصة في أمريكا اللاتينية، وانخفضت بقليل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول جنوب الصحراء الأفريقية.

وقد حازت قطاعات الهياكل الأساسية (الاتصالات، الكهرباء والغاز الطبيعي، النقل والماء) والقطاع المالي (المصارف والتأمين والخدمات المالية الأخرى) وقطاع إنتاج النفط والغاز على ٩٠٪ من

وقوانين عمل ذات قيود شديدة، مع نظام كلي أو جزئي للحماية في القطاع الصناعي، وحكومة تحدد الأجور ومستويات الأسعار، وهذا الهيكل الاقتصادي يختلف في نوعه عما هو موجود في الدول الصناعية ويخلق مشكلات خاصة.

العامل الرابع: ان جمهور المؤيدين السياسيين المحليين لنقل الملكية العامة للقطاع الخاص صغير العدد في الكثير من الدول النامية.

العامل الخامس: ان المخاطر السياسية التي تتعرض لها الزعامات السياسية في الدول النامية كبيرة جداً، إذ ان عملية الخصخصة تتضمن اعترافاً بالذنب، حيث ان وجود عدد كبير من المؤسسات الكبرى التي تسبب عجزاً ضخماً يعني ان أخطاءً كبيرة قد ارتكبت.

رابعاً: اتجاهات الخصخصة في الدول النامية

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ٦٢ دولة نامية قامت باجراء ٤٠٠ عملية خصخصة في

نشاطا عن طريق نقل الملكية العامة للخاصة، اما الهدف الأساسي لها فهو التخلص من المشروعات الخاسرة، لذا ينظر الى عملية الخصخصة في الدول النامية باعتباره وسيلة لتقليل هذه الأعباء المالية والنقدية للمشروعات الخاسرة.

العامل الثاني: اما عن توفر الآليات المناسبة لعمليات الخصخصة، ففي الدول الصناعية تعد مسألة بيع الأسهم مسألة مالية أساساً أي لا أهمية ولا مشكلة في تحديد من يشتري أصولاً حكومية، في حين لها أهمية ساحقة في الدول النامية، كما ان الأسواق المالية في الدول النامية تعد هزيلة، وعدد قليل من المشترين المحتملين للمشروعات الحكومية.

العامل الثالث: ان البيئة السياسية والاقتصادية مختلفة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية، فالمشروع الحكومي في الدول الصناعية الذي ينتقل للقطاع الخاص، يجد نظاماً قانونياً جيداً وسوقاً للتنافس المعقول، اما في الدول النامية فيجد المشروع الذي تم تخصيصه تكوين قانوني متعصب حيال النشاط الخاص،

الاقتصادي الذي تفرضه الدول الكبرى من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وأخيراً الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها الدول النامية الناتجة عن أزمة الديون والتي أدت الى انخفاض كبير في التمويل الخارجي، اتجهت هذه الدول الى تطبيق سياسات مالية انكماشية من اجل التخفيف من ذلك الاختلال الاقتصادي الحاصل، وقد تمثلت هذه السياسات المالية الانكماشية في محاولة تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات قدر الامكان.

وفي هذا الإطار ظهرت الخصخصة كجزء من الحل، كما حدث في دول أمريكا اللاتينية مثلاً حيث تمثل الخصخصة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وسيلة لتثبيت اقتصادياتها وتخفيض ديونها الخارجية وإعادة توزيع مصادر وإيرادات الدولة بشكل أفضل.

ثالثاً: مشكلات وصعوبات الخصخصة

لقد أصبحت الزيادة في حجم الدولة مشكلة كبرى وخاصة بنسبة لمجموعة معينة من الاقتصاديات التي لا توجد لديها مصادر كثيرة للتنمية، ويزعم واضعو النظريات والسياسيون ان الشركات المملوكة للدولة كانت الطرف الأساسي لعمليات التحديث ولاسيما في التصنيع، وكان على الشركات المملوكة للدولة ان تنتج الموارد اللازمة للاستثمار، ولكنها قد فشلت وازداد الشعور بان هذه الشركات تستنزف الميزانية بدلاً من إنتاج موارد جديدة.

وتبحث الحكومات في كل مكان عن وسائل جديدة لتعبئة الموارد واستخدام ما لديها بصورة أكثر فاعلية، وقد دعم هذه الفكرة نقل الملكية العامة للقطاع الخاص.

وفي دراسة أجراها البنك الدولي لحجم عمليات الخصخصة في الدول النامية وجد ان ٤٠٠ عملية خصخصة قد جرت في السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بقيمة ٩٠ مليار دولار فقط وأشارت الدراسة أن عام ٢٠٠٥ قد جرت فيه أعلى عمليات تحول نحو القطاع الخاص منذ عام ١٩٩٠ باستثناء عام ١٩٩٧.

وقد أثير تساؤل بشأن هذا العدد القليل من بيع الاستثمارات العامة في الدول النامية بالمقارنة بالدول الصناعية.

ويرجع أسباب ذلك الى حداثة الظاهرة لدى الدول النامية والى عوامل عدة أخرى منها:

العامل الأول: ان الدافع لبيع الاستثمارات العامة يختلف الى حد كبير في الدول الصناعية عنه في الدول الأقل تقدماً، ففي الدول الصناعية يتضمن نقل الملكية العامة الى الخاصة، البحث عن إدارة أكثر ديناميكية وهناك دوافع أخرى وان كان الدافع الأساسي هو تقوية إدارة بعض الشركات العامة حتى يمكنها تحقيق أداء أفضل، والقليل من الدول الأقل تقدماً تريد إدارة أفضل

أولاً: مفهوم وفكرة الخصخصة

تعددت واختلقت مفاهيم الخصخصة لتعدد مجالات تنفيذ هذه الاستراتيجية وتعدد أساليبها، فتعرف الخصخصة بأنها نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما، اما جزئياً أو كلياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص أي انها عكس التأميم. ولا تعد الخصخصة غاية بحد ذاتها إنما هي وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج اصلاح اقتصادي شامل ذي مساور متعددة يهدف الى اصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما.

ومن هذا المطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه الداعي الى تحرير الأنشطة الاقتصادية كافة في القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي ان الخصخصة يجب ان توأكبها تغيرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص.

وللخصخصة منظوران، اقتصادي وسياسي، ففي المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة الى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى، وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة الا في حالات الضرورة القصوى وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباتها.

اما من المنظور السياسي فالتخصيص يدعو الى اخذ دور الدولة ليقصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية، لذا فان التخصيص يتجاوز مفهومه الضيق المقصر على عملية بيع أصول أو نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة.

ثانياً: الضغوط والقوى التي دفعت دول العالم للجوء إلى الخصخصة

ان استقراء الواقع يؤكد وجود العديد من القوى والضغوط التي دفعت دول العالم للجوء الى الخصخصة، كأسلوب لإدارة المنشآت الاقتصادية، وتمثلت هذه الضغوط والقوى في:

• ضغوط عملية تهدف الى إيجاد حكومات أكثر كفاءة تطبق سياسات مالية أفضل يترتب عليها اقتصاد في النفقات

• ضغوط إيديولوجية تقضي بتقليل دور الحكومة وتدخلها في الحياة الاقتصادية.

• ضغوط تجارية تهدف الى توسيع مجالات العمل وزيادة كفاءة الإنتاج.

• ضغوط شعبية تسعى الى خلق مجتمع أفضل تتوفر لدى أفرادها فرص أوسع في اختيار السلع والخدمات وزيادة مشاركته في النشاطات الاقتصادية.

• ضغوط دولية تهدف الى إيجاد اقتصاد تتوفر لديه القدرة على المنافسة مع الأسواق والمنتجات الأخرى في ظل برامج التصحيح والنظام



اجمالي القطاعات المحولة نحو القطاع الخاص.

خامساً: طرق الخصخصة

ليست هناك طريقة واحدة للتحويل من الملكية العامة للدولة الى الملكية الخاصة، بل هناك عديد من هذه الطرق، وتتفنن الدول في ابتداء طرق جديدة أو المزج بين طرق عدة، ويتحدد اتباع دولة طريقة أو أكثر من طرق الخصخصة، حسب اعتبارات كثيرة أهمها وضوح النية في التحويل نحو القطاع الخاص، ومدى السرعة المرغوبة في التحويل، والرغبة في التحويل دفعة واحدة أم بالتدريج، كما ان هناك عوامل أخرى تتدخل مثل المرحلة الاقتصادية للدولة، وتأثير قوى الضغط السياسية، وتأثير رجال الأعمال والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، كل هذه الاعتبارات تتدخل لكي تحدد طرق التحويل الى القطاع الخاص.

هناك ثلاث ستراتيجيات للتحويل من الملكية العامة للدولة الى الملكية الخاصة وهذه الستراتيجيات كالآتي:

أولاً/ إنهاء ملكية الدولة: في هذه الاستراتيجية ترغب الدولة في إنهاء ملكيتها للمشروعات أو الممتلكات العامة، وهي تعني إنهاء حياة هذه المشروعات أو تحويل الشكل القانوني لها، ويتضح من هذه الاستراتيجية ان نية الدولة للخصخصة هي نية واضحة ومباشرة و ايجابية وسريعة وتعد طرق البيع والهبة والتصفية أهم الطرق المتبعة في إنهاء ملكية الدولة.

ثانياً/ التوكيل: في هذه الاستراتيجية تقوم الدولة بتوكيل (أو تفويض) القطاع الخاص في القيام بالنشاط نيابة عنها، ويعني هذا عدم خروج القطاع العام أو الدولة من الصورة، فمزال دورها مستمرا، ويظهر في شكل قيامها بالإشراف على القطاع الخاص في الاضطلاع بمهمة أداء النشاط الاقتصادي للدولة.

وان كانت هذه الاستراتيجية تتشابه مع الاستراتيجية الأولى في أن التحويل مباشر وواضح وإيجابي، الا ان هناك نقطة اختلاف أساسية وهي ان التوكيل يتم بصورة تدريجية وخطوة خطوة وليس دفعة واحدة كما في إنهاء ملكية الدولة.

وتعد طرق العقود، الامتياز، الدعم، الكوبونات، الإلزام أهم الطرق المتبعة في هذه الاستراتيجية.

ثالثاً/ الإحلال: تقوم الدولة في هذه الاستراتيجية بإحلال القطاع الخاص محلها في أداء النشاط، ويعني هذا ان تقوم الدولة بإعطاء فرصة للقطاع الخاص ان يظهر وينمو طبيعياً في أنشطة الدولة والحكومة، وسعي الحكومة للخصخصة وفقاً لهذه الاستراتيجية هو سعي غير مباشر وغير صريح ويتم التحويل في هذه الظروف بشكل تدريجي وببطء.

من الطرق المتبعة في الاستراتيجية إهمال الخدمة والتسوية الثنائية وتخفيف القوانين.

ويمكن عرض الفروق الأساسية بين هذه الستراتيجيات الثلاث من خلال الجدول الآتي:

الفروق الأساسية بين ستراتيجيات التحويل من الملكية العامة الى الملكية الخاصة

الخصائص	إنهاء ملكية الدولة	التوكيل
مباشر/غير مباشر	مباشر	مباشر
نية الدولة وسياسيتها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحويل	نية الدولة وسياسيتها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحويل	نية الدولة وسياسيتها واضحة ومعلنة ومتجهة ناحية التحويل
نية الدولة غير واضحة وغير معلنة	نية الدولة غير واضحة وغير معلنة	نية الدولة غير واضحة وغير معلنة

وقد يأخذ البيع المباشر أشكالاً مختلفة، فهناك البيع المباشر من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو مستثمر ستراتيحي .

تمكن طريقة طلب العروض من المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر، ولكن الانتقاد الرئيسي الموجه الى هذه الطريقة هو انها بطيئة وتتطلب نفقات إدارية مرتفعة .

الدولة، ولكن تواجه الكثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظراً للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود.

- البيع المباشر
تعد طريقة البيع المباشر أكثر الطرق استخداماً في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي، حيث مثلت ٨٠٪ من كل المعاملات التي تمت بين ١٩٨٨ و١٩٩٣، وما يعادل ٥٨٪ من اجمالي الإيرادات كما مثلت هذه الطريقة ٨٦٪ من اجمالي المعاملات في سنة ١٩٩٤ .

وقد يأخذ البيع المباشر أشكالاً مختلفة، فهناك البيع المباشر من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو مستثمر ستراتيحي .

تمكن طريقة طلب العروض من المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر، ولكن الانتقاد الرئيسي الموجه الى هذه الطريقة هو انها بطيئة وتتطلب نفقات إدارية مرتفعة .

اما طريقة المزاد العلني فانها تتميز بدرجة كبيرة من الشفافية، كما انها تمكن الدولة من تعظيم إيرادات الخصخصة علاوة على انها سريعة وغير معقدة، ولكن عيبها الرئيسي هو انها لا تسمح للدولة بفرض شروط محددة للبيع، وطبقت تشيكوسلوفاكيا السابقة عملية خصخصة المؤسسات الصغيرة من خلال المزاد العلني بالكفاءة والسرعة حيث نفذت كل البرنامج في فترة لم تتعد سنتين وحصلت الدولة على إيرادات وصلت إلى نحو ١,٦ مليار دولار .

وعندما يتطلب وضع الشركة إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها تختار الدولة مستثمراً ستراتيحيًا يتميز بخبرة عالية في هذه الصناعة وامكانيات واسعة، وتتم عملية البيع من خلال التفاوض مما يسمح للدولة وضع شروط محددة على المستثمر .

وقد قامت المغرب باستخدام ثلاث طرق لخصخصة الفنادق حتى نهاية أيلول ١٩٩٦، وكان النصيب النسبي من اجمالي إيرادات بيع الفنادق بطريقة العروض زهاء ٦٦٪، في حين بلغ النصيب النسبي من جملة الإيرادات بطريقة العروض التي يتبعها تقاضوا ٤٤٪، وسجلت طريقة التفاوض المباشر نصيباً قدره ٣٠٪ من جملة الإيرادات.

أما الأردن التي تعد من أوائل الدول التي تخوض تجربة الشريك الستراتيحي، فقد طرحت في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ قرابة ٢٠٪ من أسهم الدولة البالغة ٤٩,٥٪ من رأسمال شركة مصانع الاسمنت الأردنية للبيع.

وفي الخصخصة من خلال البيع للعاملين لقبث هذه الطريقة جدلاً كبيراً فهناك من يشكك في قدرة العاملين على شراء شركاتهم وإدارتها وذلك بناءً على تجارب في تشيلي، وعلى الجانب الآخر تشير الكثير من النتائج العالمية الى نجاح هذا الأسلوب، ففي مصر تشير التجارب الى نجاح كبير في نتائج الشركات التي انتقلت ملكيتها الى العاملين .

العام) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار، وهنا تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول. ولكن تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون، وعادة ما تكون فترة التأجير بين ٦ و١٠ سنوات. وقد استخدمت هذه الطريقة كثيراً في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية، ففي تايلاند طبقت عقود الإيجار في قطاع سكك الحديد في عام ١٩٨٥ في عدد معين من خطوط نقل الركاب، ومع عام ١٩٩٠ كانت التجربة قد نجحت حيث جذبت الخطوط المؤجرة عدداً كبيراً من الركاب وأصبحت هذه الخطوط تدر أرباحاً كبيرة .

وفي كوت دي فوار تدهور قطاع الكهرباء خلال الثمانينيات وبحلول عام ١٩٩٠ قامت الحكومة بإصلاحات في هذا القطاع حيث تعاقدت بإيجاره لشركتين فرنسيتين ومستثمرين محليين، وخلال الثمانية عشر الأشهر الأولى من فترة عقد الإيجار تحسنت إيرادات قطاع الكهرباء، كما تحسنت الصيانة بفضل إدخال تقنيات حديثة في التشغيل ما أدى إلى زيادة الطاقة الكهربائية وتطوير الخدمة .

ومن بين أهم المزايا التي يقدمها التأجير للدولة، توفير نفقات التشغيل من دون التخلي عن ملكية الشركة وكذلك الحصول على دخل سنوي من دون التعرض لمخاطر السوق، كما يسمح للتأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة .

ولكن المشكلة الرئيسية المرتبطة بالتأجير انه طالما لا يحصل تحويل ملكية الأصول، فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائداً مناسباً على استثماراتها خلال فترة التأجير .

- الامتياز
عندما تمنح الدولة امتيازاً فانها تحول حقوق التشغيل والتطوير الى الجهة المستفيدة، أي الشركة الخاصة، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز، وترجع الأصول الى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز التي عادة ما تتراوح بين ١٥ و٣٠ سنة وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات .

وقد استخدمت هذه الطريقة بنجاح في بعض الدول مثل الأرجنتين حيث طبقت في مجال سكك الحديد، وعلى المستوى الدولي مثلت عقود الامتياز في مشاريع البنية التحتية نحو ٨٠٪ من اجمالي عقود الامتياز في الفترة بين ١٩٨٨ و١٩٩٣ .

وتكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في ان صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على

إيجابي/ سلبي تحول إيجابي والدولة تريد ان تمتنع عن نشاطها العام بصورة

إيجابية تحول إيجابي والدولة تريد ان تمتنع عن نشاطها العام بصورة

إيجابية تحول سلبي والدولة مترددة، فالضغوط تجبرها نحو الخصخصة ولكن رغبتها في السيطرة تمنعها من ذلك

دفعة واحدة/ تدريجي التحويل دفعة واحدة تجاه الخصخصة وبسرعة التحويل

يتم بصورة تدريجية وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة والشركات

التحويل يتم بصورة تدريجية وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة والشركات

المصدر: د. احمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٢) ص ١١٦ .

وسيتم تحليل بعض أهم الطرق المتبعة في الستراتيجيات الثلاث من خلال ابراز مزاياها وعيوبها في ضوء تجارب الدول النامية .

- عقد الإدارة
عقد الإدارة هو اتفاق مؤسسة عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ففي هذه الحالة تتحول حقوق التشغيل فقط الى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وبالامكان ربط هذه الرسوم بإرباح الشركة أو بأدائها .

كما تبقى المؤسسة مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وقد بينت تجارب كثير من الدول نجاح عقود الإدارة في عدد من القطاعات . ففي لبنان مثلاً طبقت عقود الإدارة في ثلاثة مشروعات هي: جمع النفايات وتشغيل وإدارة محرق النفايات ومصنع معالجة النفايات .

وفي غينيا بيساو استخدمت هذه الطريقة في قطاع الكهرباء عام ١٩٨٦ عندما طلبت الدولة مساعدة فنية من فرنسا لتطوير هذا القطاع، وأخيراً تعاقدت مع هيئة الكهرباء الفرنسية لإدارة هذا القطاع، وكانت النتيجة زيادة في الطاقة الكهربائية وتحسين في أداء التشغيل والكفاءة المالية.

والميزة الرئيسية لعقد الإدارة من وجهة نظر الدولة انه يسمح لها بالاحتفاظ بملكية الشركة، كما انه يمكنها من حل مشكلة القصور الإداري وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية .

ولكن لعقود الإدارة عيوباً تكمن خاصة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة، فالمتعاقدين مع الدولة لا يتحمل المخاطر حيث تتحمل الدولة أية خسائر ناجمة عن عمليات الشركة .

والاتفاق الذي يضمن لإدارة رسوماً ثابتة بغض النظر عن أداء الشركة لا يعطي لهذه الإدارة أية حوافز لرفع الكفاءة .

- التأجير
هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (القطاع

وقد استخدمت هذه الطريقة بنجاح في بعض الدول مثل الأرجنتين حيث طبقت في مجال سكك الحديد، وعلى المستوى الدولي مثلت عقود الامتياز في مشاريع البنية التحتية نحو ٨٠٪ من اجمالي عقود الامتياز في الفترة بين ١٩٨٨ و١٩٩٣ .

وتكمن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة في ان صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة

- بيع الأسهم في الأسواق المالية
عادة ما تستخدم هذه الطريقة لبيع الشركات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير . ومن خلال هذه الطريقة تعرض أسهم الشركة للبيع للجمهور عادةً بسعر ثابت، ففي تجربة مصر طرحت لأول مرة أسهم زهاء ١٠٪ من اصل ٣١٤ شركة عام ١٩٩٢، وذلك بغية دراستها كتجربة وإمكانية التوسع فيها في حالة نجاحها وهو ما حدث بالفعل عندما أثبتت فاعليتها، ما أدى بالحكومة إلى التوسع في طرح بقية الشركات .

وبعد النجاح الذي حققته التجربة طرحت الحكومة المصرية في سوق الأوراق المالية عام ١٩٩٦ أسهم ١٥ شركة صناعية وغذائية وهندسية ونقلت ملكيتها بالكامل الى المستثمرين المصريين والعرب والأجانب .

وقد تباع الدولة حصتها من أسهم شركات متداولة كما هو الحال في برنامج الخصخصة الذي طبقته الكويت منذ عام ١٩٩٤، و اتاح البرنامج فرصاً استثمارية محلية للمواطنين بلغت قيمتها ١,٥٦ مليار دولار .

ان الميزة الرئيسة لهذه الطريقة هي توسيع قاعدة الملكية خاصة عندما تضع الدولة قيوداً على كمية الأسهم التي يمكن لكل مستثمر شرائها . ويتوقف نجاح عملية بيع الأسهم في الأسواق المالية على حجم السوق بالنسبة لحجم عملية طرح أسهم الشركة .

نظام القسائم (الكوبونات)

ان عملية الخصخصة من خلال نظام الكوبونات مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين، وتتطلب العملية تجميع الشركات التي ستتم خصخصتها بدلاً عن خصخصة كل منها على حدة، وتأخذ هذه الكوبونات شكل شهادات يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع العام من خلال مزاد علني .

وقد استعملت هذه الطريقة بنسبة كبيرة في دول أوروبا الوسطى والشرقية منذ بداية التسعينيات.. ففي تشيكوسلوفاكيا السابقة مثلاً، نتج عن المرحلة الأولى للخصخصة من خلال نظام الكوبونات عام ١٩٩٢ بيع ١٤٩١ منشأة صغيرة، وعند نهاية المرحلة الثانية في أوائل ١٩٩٥ تم خصخصة ٨٠٪ من أصول المنشآت الكبيرة.

وتبدأ آلية هذه الطريقة بنشر قائمة عن مجموعة الشركات المراد خصخصتها ومعلومات عن أدائها المالي، ويحق لكل مواطن فوق السن القانوني الحصول على الكوبونات التي تسمح له بالدخول في المزاد على أسهم المشروعات التي ستتحول إلى القطاع الخاص، ويمكن للمواطن حامل الكوبون اما تحويله إلى أسهم الشركة مباشرة من خلال المزاد أو استثماره في شراء شهادات تصدرها صناديق الاستثمار بدلاً عن شراء الأسهم مباشرة .

من ابرز مزايا هذه الطريقة أنها تعالج المشكلة الجوهرية التي تواجهها الدولة عند بيع شركات القطاع العام وهي نقص رأس المال المحلي، ويتم كذلك بهذه الطريقة التغلب على مشكلة كيفية تقدير أصول المشروعات، كما ان هذه الطريقة تتميز بالعدالة حيث يحق لكل المواطنين الحصول على كوپونات وبالتالي لا تقتصر عملية البيع على عدد محدود من المستثمرين .

ولكن المشكلة الرئيسة مع نظام الكوبونات انه لا يؤدي في حد ذاته إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، حيث ان توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين قد لا يوفر الظروف المناسبة لتحسين أداء الشركة .

X احد اوراق العمل المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

دور الحكومة المطلوب في سياق معادلة

الكفاءة - العدالة - المنافسة

(العدالة - والكفاءة - واللامنافسة) وحكمتها بذلك نوازع الإبعاد الأخلاقية التي تمثل في الغالب قيوداً على النمو كما هو حال دعاة حماية البيئة ودعاة حماية حق الأجيال القادمة باطار التنمية المستدامة، بينما اصابت حكومة السوق بتقديم هدف الكفاءة على الهدفين الآخرين لينجم عن ذلك من حيث النتائج معادلة (الكفاءة - العدالة - المنافسة) وحكمتها بذلك معطيات الإبعاد الموضوعية للسلوك الاقتصادي الرشيد التي تمثل في الغالب حافزاً للنمو واستدامته كما هو حال المنظرين الكلاسيك والكلاسيك الجدد باطار النمو المستدام.

المحور الثاني / أسبقيات الكفاءة والعدالة وتكيفات دور الحكومة مع اقتصاد السوق:

وهكذا ببساطة صار من الضروري إعادة النظر بالمعادلة الأساس في بلاد كثيرة نامية وناشئة تلك المعادلة التي تحكم أي نظام اقتصادي والمتمثلة بمساحات دوري كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وهذه الأخيرة محكومة بدورها بترتيب أسبقيات المعادلة الأولى اعلاه (ثالث الكفاءة، العدالة والمنافسة).

لقد ترك الماضي ارثاً رقمياً معرفياً نافعا ازاء مسببات فشل الدور الشمولي للحكومة ونتائج ويشير استقرار تلك الارقام الى نتيجة كلية مهمة مفادها أن التدخل الشمولي افرز فقدان القدرة على انجاز اهداف الكفاءة والمنافسة بسبب تقديم معايير العدالة في سلم الاولويات.

وبسبيل المثال يتضح جلياً مديا التأثيرات السلبية البالغة لسياسات الدعم الحكومي المفرط للمنتجين وللمستهلكين على حد سواء، ما افضى الى تكاسل الوحدات الاقتصادية المنتجة والمستهلكة وخمول مستديم في الاداء وانقطاع روابط الصلة بين القطاعات الاقتصادية بالداخل وانقطاعها أيضاً بالخارج وفقدان مزايا التنافس الدولي في مجالات الصناعة والزراعة، بل وحتى الخدمات.

وباعتبار هذا المدخل المعرفي فاننا نوصي ابتداءً في ما يتعلق بالاقتصاد العراقي الريعي الواعد بأعادة النظر فوراً بسياسات الدعم الحكومي وسياسات تكبير الاسعار وخلق المنافسة وتغيير اهدافها بموجب المعطيات النظرية المتعلقة بمسألة التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق، لتتحول تلك السياسات وسواها الى سياسات باهداف جديدة وان استلزمت قسوة ظروف مرحلة التحول بقاءها فلا بد من الاقرار المسبق بان تكون مجرد سياسات مؤقتة تسهم



ان التحول الى اقتصاد السوق يتضمن منافع في الاجل الطويل وكلف واجبة التحمل في الاجل القصير، وتشير تجارب البلاد الاخرى والخبرات المعرفية التاريخية الى اخفاق الدور الحكومي التدخل الشمولي في الشأن الاقتصادي بينما تشير التجارب والخبرات نفسها الى نجاح الدور الحكومي المحدود والمحدد والكفوء للحكومة في اقتصاد السوق. ومن هنا تتجلى اهمية الاستفادة من تلك التجارب والخبرات المعرفية لانجاز تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق ورسم ملامح الادوار الجديدة المستقبلية لكل من الحكومة والقطاع الخاص في ادارة الشؤون الاقتصادية واعادة صياغة انماط التملك وآليات الاستحواذ على الموارد وآليات تخصيصها بين الفرص الاستثمارية البديلة المتنافسة من جهة وبين تلك الفرص الاستثمارية وفرص الانفاق الجاري المرتبطة بضمانات العيش الكريم لافراد المجتمع من جهة اخرى في بلد يتمتع بريع نفطي كبير ويشكو من اختلالات هيكلية مزمنة ومستعصية.

خيار السوق وتقبل منجزاته والاقناع بغلبة منافعه علي كلفه مع الاقرار المسبق باخفاقاته احياناً كعارض لقلّة او نقص المعلومات لا كقاعدة عامة .
ومن دون الداعي لتحليل اخفاقات دور الحكومة الشمولي في النظم الاشتراكية او التجاهي بمنجزات دورها المحدود والمحدود والكفوء في النظم الرأسمالية، نشير فقط الى المعادلة العامة التي تختزل جميع عوامل الاخفاق للدور الاول وجميع عوامل النجاح للدور الثاني انها معادلة المتغيرات الثلاثة الإبعاد معادلة مبادئ الثالث السوقي وهي (الكفاءة - العدالة - المنافسة) .
أخطأت حكومة التدخل الشمولي بتقديم هدف العدالة على الهدفين الآخرين لينجم عن ذلك من حيث النتائج معادلة

الكفاءة والمقدرة على خلق المزايا النسبية لا التي استورثوها من هبات الطبيعة او مجريات الصدق التاريخية، حيث باتت نظريات التجارة الدولية وستراتيجيات التنمية والتصنيع من معطيات التنظير التي عفى عليها الزمن، والسوق بألياته الربحية يتعرض الى اخفاق، ومرونتا الاسعار والأجور وأسعار الفائدة التي ايقنها الكلاسيك لنفاذ آليات تخصيص الموارد الكفوءة تتصلد احياناً، وفي هكذا عالم مسطع متنافس تتحرك فيه المعطيات النظرية ذاتها للتفاعل مع افرزات الواقع وتتجدد بموجب مقتضياته لن يتسنى لأي دولة ان تتأمل كثيراً لاختيار بديل من بين أنظمة اقتصادية متنافسة اورثنا اياها الأسلاف .
على ضوء هذه الحقيقة لم يبق سوى

المحور الاول / موجبات التحول نحو اقتصاد السوق بموجب معادلة مبادئ الثالث السوقي:

بعد اخفاقات الدور التدخل الشمولي للحكومة في الشأن الاقتصادي في سياق اقتصاد القطاع العام في الدولة الاشتراكية، ونجاحات دور الحكومة الديمقراطية المحدود والمحدود في سياق اقتصاد القطاع الخاص (السوق) في الدولة الرأسمالية، فقد اصبح من المنطقي الأخذ باقتصاد السوق ومبادئه ومشروطياته وكلفه في أي اقتصاد يتطلع للتعايش في عالم العولمة وفي العالم المسطح لما بعد العولمة ان صارت الطاولة العالمية لا تستوعب سوى الذين يمتلكون

في منظور مستقبلي انجاز اهداف اعادة الهيكلة (اهداف الكفاءة) في الاجل البعيد بأقل كلف التكيف الممكنة (اهداف العدالة) في الاجل القريب وتصير لاحقاً سياسات رفع الدعم وحرية حركة الاسعار واتاحة اجواء المنافسة هي بذاتها مؤشرات نجاح برامج التكيف .

كلنا يعلم ان الدعم الشمولي الحكومي وكبت حركة الاسعار وخنق المنافسة ماهي الا اغطية يغلف بها فشل الاداء الذي لازم مشاريع ومؤسسات القطاع العام الحكومي ، ولم يتوقف الامر عند ذلك الحد، بل اخذ يذهب الى حدود اخرى اكثر خطراً على مستقبل الناس اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، ان تداعت مؤشرات الكفاءة الاقتصادية وماتت القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الوطنية ، وتناعت اسس العدالة الاجتماعية بزيادة الفقر والبطالة وتباين التوزيع غير العادل للدخل ، وترسخت اسس النظام السياسي غير الديمقراطي وتداعت حريات الناس في التعبير وفي الاستهلاك وفي الانتاج مما اصاب آلية تخصيص الموارد اصابة مميته، وركن الناس إلى ممارسات اقتصادية خاطئة لتصحيح مسار اعادة تخصيص الموارد باستخدام اساليب القوة والرشوة والاستحواد الحكومي القسري غير المشروع على الملكيات وتجززت ادوة ممارسة الفساد الصغير منه والكبير .

وعليه يمكن الاقرار بأن تقديم متغير العدالة كدالة هدف اجتماعية على متغير الكفاءة كدالة هدف اقتصادية صرفة ، شكل النقطة الحرجة التي تسببت بانهايار نظم التدخل الشمولي وتفتيتها الى غير رجعة ، ولم يعد بإمكان حكومات تلك النظم ان تستخدم معايير العدالة كأدوات سياسية لكسب ولاء الناس ازاء مشروعيتها بالاستحواذ على السلطة السياسية .

المحور الثالث / أسبقيات الكفاءة والعدالة وتجدد المعطيات النظرية لاقتصاد السوق؛

بينما انتعشت قيم العدالة وتعمقت وتعددت ابعادها مترافقة مع تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات والخدمات الوطنية في السوق الدولي المسطح في نظم اقتصاد السوق المقتننة لدور الحكومة وفقاً لمعطيات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية مع التجدد والتكيف المضافين بموجب مستجدات العصر ان يخفق السوق احياناً وهكذا جاءت الكينزية وسرعان ما اعتبته المدرسة الفريدمانية بكلاسيكيتها المعهودة لتؤشر جميعاً خطورة تجاوز معايير الكفاءة الكلاسيكية كأسبقية فارتدت الكينزية لأنها مثلت تغييراً مؤقتاً لمعالجة اخفاقات السوق وعادت الكلاسيكية بنسختها المحدثة لتسير قدماً بمسار النمو المضطر وفقاً لقوى السوق الخلاقة .

ان الدفاع الاخلاقي يشكل عقبة كأداء ازاء الالتزام العلمي بموجبات الندرة ، وهذه

ان الدفاع الاخلاقي يشكل عقبة كأداء ازاء الالتزام العلمي بموجبات الندرة ، وهذه الاخيرة هي الشرط الضروري والكافي لايجاد الآلية المثلى لتخصيص الموارد اية موارد ، فالدفاع العنيف لنقابات العمال في أوروبا ازاء أجور العمال وساعات العمل ، ومنظمات الدفاع عن حقوق المستهلك والبيئة واقحام البعد الكهنوتي في ااحلية وحرمة استهلاك انماط السلع والمنتجات وسواها لم تتمكن جميعاً من الوقوف المتكافئ ازاء منطقية متحكم الندرة في تخصيص الموارد وتحديد الاسعار التوازنية للسلع واجور العمال

الاخيرة هي الشرط الضروري والكافي لايجاد الآلية المثلى لتخصيص الموارد اية موارد ، فالدفاع العنيف لنقابات العمال في أوروبا ازاء أجور العمال وساعات العمل ، ومنظمات الدفاع عن حقوق المستهلك والبيئة واقحام البعد الكهنوتي في ااحلية وحرمة استهلاك انماط السلع والمنتجات وسواها لم تتمكن جميعاً من الوقوف المتكافئ ازاء منطقية متحكم الندرة في تخصيص الموارد وتحديد الاسعار التوازنية للسلع واجور العمال واسعار الفائدة . فلم تزل بعد مروناات الاسعار والاجور واسعار الفائدة كافتراضات كلاسيكية آخذة لمفعولها في تحديد التوازنات وتخصيص الموارد وفقاً لمبدأ الندرات وآلية السوق التلقائية ولم تزل تحدّد للحكومة دوراً تدخلياً تقليدياً محدداً ومحدوداً وكفوءاً .

وفي العراق وعلى ضوء ذلك فان الفرصة لم تزل واعدة لتغيير مساحات تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي وبمميزة خاصة يمنحها الربيع النفطي كهبة طبيعية لاكميزة مكتسبة ، وعليه فان تكيف دور الحكومة بموجب المعطيات النظرية لاقتصاد السوق ومضامينها الموضوعية و بوجود الربيع النفطي سيسهم لا محالة بتخفيض كلف العدالة المؤقتة لصالح تعظيم منافع التحول نحو اقتصاد السوق ، وبالمشروطيات والقناعات المسبقة الاتية:

اولاً: عدم اتكالية الحكومة على الربيع النفطي بما يفضي الى توسع مفرط لنفقاتها العامة ، والتي تشكو بالاصل من اختلال خطير ومستديم بتحيزها الى فقرات الانفاق الجاري لا الاستثماري بما يؤشر تقديم هدف العدالة على اهداف الكفاءة والمنافسة ، والعودة الى مبدأ كسب الولاء الشعبي ونيل مشروعية بقاء الحكومة في سدة الحكم حتى في ظل الديمقراطية السياسية .

والا فان لعنة النفط ستصيب هذا الاقتصاد لا محالة ، ومن ثمة الوقوع بفتح) المرض الهولندي) الذي سيؤدي الى إماتة القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والزراعية .

ثانياً: ضرورة التمسك بمعادلة الثالوث السوقي وفقاً لاسبقيات (الكفاءة -

العدالة - المنافسة) مع توافر الفرصة لخلق بيئة انبثاق القطاع الخاص وتوسعه بلا حدود وفقاً لمعايير الكفاءة والمنافسة ، واجراء جميع التكييفات اللازمة بصعيد السياسات المالية والنقدية واسعار الصرف وسواها ، وسيكون للربيع النفطي الأثر الحاسم في تخفيض كلف العدالة الى حدودها الدنيا إذ يخفق السوق في انجاز ذلك.

ثالثاً: على وفق مبدأ المنافسة لابد ان يتسع دور الحكومة التشريعي مع ممارسة كفوءة لوظائفها التقليدية ، وخاصة في مجال صياغة التشريعات المحفزة والجاذبة للاستثمار أياً كانت هويته واياً كان مجال تخصصه ، وهذا من بين شروط امتلاك القدرات التنافسية حيث استزادت المؤسسات والمشاريع الوطنية الخاصة كثيراً بخبرات القدرات الأجنبية التكنولوجية والادارية والتسويقية وفي مجالات اخرى .

رابعاً: وفي السياق ذاته سيكون دور الحكومة تقليدياً وسيترسخ ذلك باضطراد ، الأمن، القضاء العادل، إتاحة الفرص للناس على قدم المساواة، الرقابة والدعم الهادف والمؤقت إذا اخفق السوق وانظمة الحماية من الاحتكار وضمان المنافسة وانظمة الحماية الاجتماعية وضمانات الصحة وتعويضات البطالة والشيوخة وسواها ، كلها ستكون من ملامح الدور الحكومي المستقبلي في سياق اقتصاد السوق وسيكون طبعاً دوراً كلاسيكياً محدوداً ومحدداً وكفوءاً.

خامساً: لن تتاح لهذه التغيرات في دوري الحكومة والقطاع الخاص ان تنجز من دون ان تؤطر بالمعادلة الاشمل المتحكمة بالنظام الاقتصادي وهي ان يكون القطاع الخاص هو القائد للحراك الاقتصادي والفاعل في صياغة آلية تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية بموجب مقتضيات الندرة ، وستكون الدولة تابعة . وبهذا تصحح معادلة اسبقية السياسة على الاقتصاد مثلما تصحح معادلة ثالوث السوق لتتقدم اهداف الكفاءة على العدالة والمنافسة إن انجاز الكفاءة كقيل بانجاز العدالة والمنافسة ، والعكس غير صحيح

استنتاجات وتوصيات

ان التنمية والتنمية المستدامة وسواهما ما هي الا مفاهيم غارقة بالمعيارية وقد تجر بتقديمها لمتغير العدالة والحفاظ على البيئة ودفاعها العاطفي عن حقوق الاجيال القادمة من دون متغير الكفاءة الى عودة غير محمودة وتوسع متباطئ ومفرط لدور تدخل حكومي مشؤوم ومشوه لمسارت الاقتصاد في العراق وسواه .

اما القول باسبقية النمو كمفهوم لاعاطفي واقعي وعلمي مرتبط بموضوعية ندرات الموارد فانه فقط هو الكفيل بتصحيح مسار اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية ورسم ملامح الدور الأنسب للحكومة في الشأن الاقتصادي.

ان خلاصة الخبرات الدولية المتاحة تشير الى ان نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والتهيؤ للانتقال الى اقتصاد السوق مرهون بتفهم واقعية دفع كلف التحول الاجتماعية قصيرة الاجل والاستحواذ شبه المضمون لمنافع الكفاءة طويلة الاجل .

ان مشاكل التشوهات الهيكلية المستديمة والمستعصية للاقتصاد العراقي من مثل البطالة الوهمية والمقنعة التي ما كانت لتكون لو تواجد استثمار ولو بأقل من الامكانات الموردية المالية والاقتصادية التي يتمتع بها اقتصاد العراق ، ومشاكل تهافت القدرة التنافسية للسلع الزراعية والصناعية والخدمية التي نجمت عن تدخل مشوه للحكومة في شؤون الاقتصاد ، مشاكل تشوهات التركيب القطاعي المساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد ناشئ متنوع نسباً الى اقتصاد معوق احادي الجانب تستحوذ فيه ايرادات الربيع النفطي على مجمل تمويل الموازنة العامة المشوهة للحكومة وعلى مجمل تكوين الناتج المحلي الاجمالي ذاته .

ان هذه المشكلات وغيرها كثير لا يجب بحال من الاحوال ان تجعلنا نستجيب لدعوات التحول التدريجي او التحول بنموذج اشتراكية السوق ، فهاتان الأخيرتان كسابقاتها من

اما القول باسبقية النمو كمفهوم لاعاطفي واقعي وعلمي مرتبط بموضوعية ندرات الموارد فانه فقط هو الكفيل بتصحيح مسار اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية ورسم ملامح الدور الأنسب للحكومة في الشأن الاقتصادي.

ان خلاصة الخبرات الدولية المتاحة تشير الى ان نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والتهيؤ للانتقال الى اقتصاد السوق مرهون بتفهم واقعية دفع كلف التحول الاجتماعية قصيرة الاجل والاستحواذ شبه المضمون لمنافع الكفاءة طويلة الاجل .

المفاهيم الغارقة بالرومانسية العاطفية ان تقدمان مخاوف جمة ازاء تكلفة التحول نحو اقتصاد السوق في العراق .

وعلىنا تناسي البعد العاطفي والاقتناع منطقياً برؤية معادلة الاسبقيات أنفة الذكر وإلا وقعنا من جديد بفتح تقديم المتغير الاخلاقي (العدالة) على المتغير الموضوعي (الكفاءة) .

وخلاصة القول نشير الى ان التحول السريع للاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق وتفعيل مروناات الاسعار والاجور والفوائد يعد امراً مقبولاً كتأسيس فكري منبثق من خصوصية الاقتصاد العراقي وامكاناته المتاحة ، وبقناعة تقديم انجاز هدف الكفاءة على العدالة مع (الاستخدام الذكي) للربيع النفطي كأداة لتقليص كلف العدالة المؤقتة الى حدودها الدنيا، وهكذا فقط يتسنى الانعتاق من مساوئ التدخل الحكومي الشمولي بشؤون الاقتصاد العراقي والولوج في رحاب اقتصاد السوق المبدع الخلاق .

ان الاستخدام الذكي للربيع النفطي سيمثل استثماراً رشيداً للموارد وضمانة للاجيال القادمة حيث يتحول الربيع النفطي الى مصادر لتكوين التراكم الرأسمالي وانتاج السلع ذات القيم المضافة العالية والقدرة التنافسية الفائقة وخلق مؤسسات البحث العلمي وانتاج المهارات البشرية المنتسقة مع احتياجات السوق المستقبلي للعمل ، وهذا ما سيمثل بديلاً اقتصادياً كفوءاً لمخاطر صدمات الربيع النفطي وتذبذباته، وبهذا سيوفر اقتصاد السوق بكل واقعية ضماناً لانجاز النمو ببعده الموضوعي مثلما سيوفر ضماناً لانجاز العدالة ببعدها الاخلاقي ، مع ضمان دخول كفوء للسلع العراقية المصنعة والخدمات الى السوق الدولية المسطحة التي لا مكان فيها إلا للأكفأ .

ولم يتبق الا ان نذكر بان مرحلة التأسيس للانتقال الى اقتصاد السوق ستكون بحاجة الى دور حكومي جديد يسهم مؤقتاً في توفير مستلزمات البنى التحتية والتشريعات اللازمة لتحفيز الاستثمار واستقطابه وتأسيس المؤسسات المالية والمصرفية المساندة خدمة للقطاع الخاص وتحمله مسؤولية انجاز الكفاءة بضغوطات المنافسة الحرة، ليتسنى للحكومة لاحقاً المساهمة الفعلية بانجاز اهداف العدالة بتمويلات ضرائب القطاع الخاص مضافاً إليها الربيع النفطي وإذاك يمكن القول فعلاً لا ادعاءً بان الحكومة الديمقراطية الجديدة صارت حكومة كفاءة اقتصادية وعدالة اجتماعية وحكومة ذات اعتداد في الاسواق الدولية بجدارة المنافسة.

✘ احد اوراق العمل المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول



السقف الائتماني وحالات الفساد المالي والإداري وراء إيقاف القروض

تحقيق / ليث محمد رضا

أفرزت عملية إقراض الموظفين من قبل المصارف الحكومية تداعيات أفضت إلى إيقافها وسط تحمس هذه الشرائح لهذه المبادرة الحكومية التي تسهم في الارتقاء بالمستوى المعيشي لهذه الشريحة المجتمعية المهمة . ملابسات كثيرة شابت آليات الإقراض والمزاجية في التعامل لبعض فروع المصارف وحالات من الفساد المالي والإداري تخللت حيثيات المنح والتسليف ، ماجعلها مثار بحث عن مسببات ذلك . (المدى الاقتصادي) لم تكن بعيدة عن هذه التداعيات ، فناقشت أسباب إيقاف القروض والسلف للموظفين الحكوميين عبر التحقيق التالي :

السقف الائتماني أوقف القروض

المدير العام لمصرف الراجحي ورئيس مجلس الادارة عبد الحسن الياصري تحدث لـ (المدى الاقتصادي) قائلاً:

أن موضوع الإيقاف مؤقت فعندما وضعنا سقف لهذه السلف هو (ترليون) و الآن تجاوزنا السقف و وفق ضوابط مجلس الادارة نتوقف عن التسليف ، ونعيد دراسة وتقييم المرحلة التي اعطيت فيها القروض ، فضلاً عن تشخيص السبلات اضافة الى بحث امكانية المصرف لوضع سقف آخر أو زيادة هذا السقف او الانتظار إلى حين التسديد فتكون هناك عملية تسديد ومنح ، و هذا متروك الى مجلس الادارة.

بعد ذلك توجهنا إلى معاون المدير العام لمصرف الرشيد علي العبايجي الذي اكدت بالقول :اوقفنا القروض بعد تجاوز السقف الائتماني ترليون دينار و الآن نحن بصدد إجراء دراسة بخصوص موضوع القروض لتحديد المبالغ التي تم تسديدها .

فيما ذهب المحلل الاقتصادي الدكتور نزار البلداوي الى ان عدد الموظفين كبير، الأمر الذي يشكل ضغطاً على المصارف و هي حكومة بسقف مالي بالاضافة الى مدى التزام دوائر الموظفين بتسديد الاقساط في مواعيدها و من الناحية الادارية و المحاسبية بالمؤسسات و الدوائر.. الآن المعاناة صعبة إذا لم يحصل تسديد الاقساط المستقطعة من الموظفين وعدم تحويلها الى المصرف سيسبب قصوراً في مستوى السيولة النقدية المتاحة عند المصرف ، و بالتالي عندما يحصل قصور بالسيولة يتوقف الاقراض .

محمد جيجان من دائرة الدراسات في مصرف الراجحي تحدث لنا قائلاً : ان إطلاق سلف الموظفين جاء وفق توجيه من وزارة المالية بعد ان حصل اجتماع بين مدير مصرف الراجحي ومدير مصرف الرشيد مع مستشار الوزارة و تم اصدار تعليمات واطلقت القروض وفق الضوابط و بعد فترة تم إيقافها ، و الآن نحن بصدد إطلاق تخصيص جديد و لكن المسألة ستتم بإجراءات و مراحل قبل الإطلاق. و تقول الموظفة زينب عبد المحسن (٤٦عاماً) دائرة صحة بغداد : انا كمواطنة غير معنية بالاعتبارات التي تحكم عمل المصارف فإن من واجب الحكومة توفير العيش الكريم لي و الأليات اللازمة لرفع مستوى المعيشي ودمي من الناحية الاقتصادية هي مسؤولية الحكومة وأضاف: إن إيقاف القروض و منحها كان من دواعي سخطي.

سياسات التوسع الإقراضي

رئيس مجلس ادارة مصرف الراجحي عبد الحسين الياصري قال : ان مصرف الراجحي عملين مهمين جانب فحص السيولة الفائضة من التداول لكي لا تحصل حالة اكتناز و طرحها للتداول ثانية، الأولى تمثل الودائع و الحسابات الجارية و التوفير، و الثانية تمثل الائتمان او الاستثمار و التمويل، ولذا فإن مصرف الراجحي نجح في سحب السيولة النقدية و اكثر من ٧٠٪ من هذه السيولة الان موجودة في مصرف الراجحي و بلغت الان ٢٤ ترليوناً و ٨٠٠ ملياراً و كل بقية المصارف مجتمعة لا يمكن ان تصل الى ٣٠٪ من هذا المبلغ وهو انجاز كبير ان يسحب المصرف هذا المبلغ لاستثماره في التمويل و الجانب الاخر المصرف توجه توجهات جديدة فبعد ان كان مصرف الراجحي يعمل في نطاق التجارة الدولية دخل في مشاريع اخرى وبما يسمى الصيرفة الشاملة فبعد ان دخل لدعم الخدمات و البناء و التشييد و قد منحنا بعض القروض للمزارعين و لدينا مصارف اختصاص كالمصرف الصناعي و المصرف الزراعي و المصرف العقاري مسؤولة عن هذه الجوانب و دخلنا الى مجال الاسكان حيث يؤشر الى ان الوحدات السكنية التي يحتاجها البلد هي حدود ٣٠ مليون وحدة سكنية و هذا العدد و الحاجة الكبيرة وهذا

رئيس مجلس ادارة مصرف الراجحي عبد الحسين الياصري قال : ان مصرف الراجحي عملين مهمين جانب فحص السيولة الفائضة من التداول لكي لا تحصل حالة اكتناز و طرحها للتداول ثانية، الأولى تمثل الودائع و الحسابات الجارية و التوفير، و الثانية تمثل الائتمان او الاستثمار و التمويل، ولذا فإن مصرف الراجحي نجح في سحب السيولة النقدية و اكثر من ٧٠٪ من هذه السيولة الان موجودة في مصرف الراجحي



المجال الواسع من الاستثمار دفع المصرف للدخول في هذا المجال. وأضاف الياصري: أعطيناها قروضاً بـ ٣٠٠ مليار دينار عراقي و مع هذا عملنا دراسة لألية منح هذه القروض من دون ان تتكرر الازمة التي حدثت في العالم بسبب السياسات الواسعة و المفتوحة في المصارف الأوروبية والأمريكية، فهناك معادلة بين الودائع و منحها و بين القروض و السلف فلدينا ودائع طويلة الاجل و اخرى قصيرة و متوسطة فالمصرف الذي يمتلك رؤية صحيحة للمستقبل عليه ان يضع هذه الموازنة و يعمل على اساسها فنحن قمنا بدراسة واسعة بهذا المجال و توصلنا الى ان المصرف قادر على ان يدخل بقروض الاسكان وهي دائماً طويلة الاجل كأن تكون عشرين سنة فلدينا ٢٤ ترليوناً و ثمانمئة مليار دينار، بمنحنا حتى الآن زهاء ٦ ترليوناً لقطاع الاسكان و التجارة و الصناعة بالاضافة الى اننا منحنا قروضاً للقطاع العام، إذ أقرضنا وزارة الكهرباء لغرض تطوير الكهرباء و مصرف الراجحي الان يسهم في موضوع الكهرباء مساهمة فعلية ، حيث اشترى المصرف على دفعتين الدفعة الاولى (٢) ترليون ٨٠٨ مليارات دينار و دفعة أخرى نحن ومصرف الرشيد أيضاً (٢) ترليونين .

وأوضح الياصري ان المواطن احياناً يطالب بالقرض و يقول هذا حق من الدولة لكن بالرغم من كون رأسمال المصرف من الدولة لكننا مؤسسة تجارية فيما لو خسرتنا فإن قانون الشركات يلغي وجودنا ، لذلك نحن نأخذ بنظر الحسبان عندما نمنح قروض ن فكر بإعادتها ، فنحن منحنا قرض ثلاثين مليون لكل مواطن يمتلك قطعة ارض حتى و ان كانت مشتركة مع اخريين لا الذي يمتلك قطع ارض هو جدي في عملية التشييد و البناء و اجتاز مرحلة مهمة من مرحلة التشييد و القروض و نحن نسهم في هذا العمل لكن نحتاج لمزيد من الجهد لان الحاجة لقطاع الاسكان كبيرة جداً

التسهيلات باقية و القروض للتجار و الصناعيين و اصحاب المشاريع الخدمية لازالت قائمة باستثناء سلف و قروض الموظفين التي منحت و السبب هو وصولنا للسقف المحدد و ثانياً لإعادة النظر و دراستها .

الجدوى الاقتصادية

بالرغم من ان قروض الموظفين المصرفية ليست بمنح الا ان البعض ينظر لها هكذا او كأنها حق ربما يعود ذلك لما تحقق للمواطن من منفعة أنية، المواطن علاء احمد الموظف في تربية الرصافة (٣٧عاماً) قال : ان قروض الموظفين كانت مفيدة وانه تمكن من تغطية احتياجات مهمة لأسرته من خلال مبلغ القرض الذي جاء في وقته على حد قوله فيما قالت منى مسعود الموظفة في دائرة بلدية الاعظمية (٢٨عاماً) انها كانت تتأمل ان تقرض لتقوم ببعض الترميمات في المنزل

و تفي ببعض الديون التي تراكمت عليها . و يقول الدكتور نزار البلداوي : الكثير من الموظفين مستوى دخلهم دون الوسط لذلك فهم محتاجون للمال لكن منحهم القروض هو ضحك مزيد من الاموال في السوق الامر الذي يرفع من اسعار السلع الموجودة في السوق و هذا انعكاس سلبي اذ ان الموظف الذي يستفيد لفترة محدودة فعندما يتضاعف مقدار النقد المتداول ستكون لدينا مشكلة في تضخم الاسعار لذلك فالقروض ينبغي ان تكون لبناء مشاريع. وقد تحدثنا الى مستشار البنك المركزي العراقي د.مظهر محمد صالح الذي قال :

رؤوس أموال مصرفي الراجحي و الرشيد لاتزال ضعيفة و نحن بصدد رفعها فالسياسات الاقراضية تتقيد برأس المال لكن احياناً (الراجحي و الرشيد) يطلقون القروض من دون ان تقيد بهذه القاعدة الارشادية وكل مصرف عليه ان يؤمن ما يسمى (كش) او مسند اساسي من رأس المال لامتناص أية خسائر مفاجئة و تساءل مظهر: هل ان الاقراض جاء ضمن سياسة عامة للدولة من دون دراسة وضعهم المالي ام وضعوا سياسات؟ لان الصورة بالنسبة لنا مشوشة فمرة تطلق القروض ومرة تتوقف وكأن العملية غير منتظمة و يبدو لي مبنية على رغبات او حالة معينة و بلاشك اهداف سياساتهم الاقراضية نبيلة لمساعدة الموظفين لكن انا اشك بقوة هذه السياسة الاقراضية و رصانتها و الاسس التي تسمح بهذا التوسع وأضاف مظهر: نحن كبنك مركزي بعد التحرر المالي في ٢٠٠٤ الذي بموجبه صارت للمصارف الحرية في وضع سياساتها الاقراضية من دون الرجوع للبنك المركزي و وضع اسعار الفائدة .

و تابع : نحن نراقبها وفق اللوائح الرقابية بأن القرض لا يزيد على ثمانية أضعاف رأس المال و التركيز الائتماني لأي شخص لايتجاوز ١٥٪ من رأس المال و الاقراض لاعضاء مجالس الادارات يتم بموافقة البنك المركزي عدا هذا فالبنك حر في سياساته الاقراضية على ان القرض لا يتجاوز ثمانية أضعاف رأس المال.

الضاد الإداري

المواطن كاوه محسن (٢٧عاماً) قال : انا محتاج مبلغ القرض لأني مقبل على الزواج إلا أن الإيقاف سبب لي احراجاً و اضاف انا دفعت رشوة ٥٠ الف دينار لموظفة في المصرف لكي تعجل بتمشية المعاملة ثم بعد ذلك قالت ان علي ان ادفع لها ١٥٠ الف دينار وبعكس ذلك ستبقى معاملتي لشهر تموز و بالرغم من انني وافقت الا انني لم استلم القرض بعد قرار الإيقاف و الان ليس بإمكانني استعادة مبلغ (الرشوة) لأنني متأكد أن بإمكانها عرقلة معاملتي بالمستقبل .

يقول المدير العام لمصرف الراجحي :ان من ضمن اسباب إيقاف القروض حالات فساد ورشا و فرض اتاوات على المواطنين من قبل السيئين و ضعاف النفوس و نحن نريد ان نضع تعليمات و خصائص للموظف الذي يقوم بعملية تقديم القروض ان يكون نظيفاً و قد عاقبنا عدداً من الموظفين المشكوك بهم بالنقل بالرغم من اننا لم نمسك عليهم دليلاً فالمواطن

ان من ضمن اسباب إيقاف القروض حالات فساد ورشا و فرض اتاوات على

المواطنين من قبل السيئين وضعاف النفوس و نحن نريد ان نضع تعليمات و

خصائص للموظف الذي يقوم بعملية تقديم القروض ان يكون نظيفاً و قد

عاقبنا عدداً من الموظفين المشكوك بهم بالنقل بالرغم من اننا لم نمسك عليهم

دليلاً فالمواطن الذي يشتكي من موظف مرتش نقول له ان القانون يحميك و

المبلغ الذي دفعته يعود لك

المبلغ الذي دفعته يعود لك

الذي يشتكي من موظف مرتش نقول له ان القانون يحميك و المبلغ الذي دفعته يعود لك و معاملتك تسير بسرعة لكن اخبرنا بأسم الموظف المرتشي! لكن المواطن يرفض ذكر الاسم بالاضافة الا اننا عانينا من موضوع الشكاوى الكيدية.

إنعكاسات على النظام المالي

إن ضخ الأموال في السوق وإيقافها و التراوح بين الحالتين له انعكاسات على النظام المالي وعلى الاقتصاد الوطني و ضعنا الموضوع بين يدي مستشار البنك المركزي العراقي د. مظهر محمد صالح حيث قال :

في الوقت الراهن سياسة البنك المركزي بالوقت الحاضر توسعية من اجل التنمية فأذا كانت هذه القروض لدعم النشاط الاقتصادي و دعم التنمية فنحن معها لكن عندما تكون القروض استهلاكية بمنح خمسة ملايين دينار اي حدود اربعة آلاف دولار هي جيدة لتحسين اوضاع الموظفين سيما و ان شريحة الموظفين تمثل ١٠٪ من سكان العراق و كل موظف وفق التقديرات الدولية مسؤول عن إعالة خمسة أشخاص بحسب التقديرات الدولية فالقروض في هذا السياق جزء من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية المطلوبة لكننا نرى هذه القروض ان تتوجه للاستثمار وهو الشيء الصحيح فيجب ان يكون الاقراض لدعم المجمعات السكنية و المجمعات الصناعية و هذه تتطلب سياسات مشتركة بين البنوك لكي تخرج عن نطاقها التجاري الضيق و القروض المفروضة عليها الى ما يسمى بالاقراض الجمعي كأن تجتمع مجموعة من البنوك تقدم قرضاً لبناء مدينة سكنية مثلاً فيراد تنسيق بين المصارف لاسيما المصارف الحكومية الكبيرة التي تسيطر على ٨٠٪ من العمليات المصرفية ورؤوس أموالها في اضعف مايمكن ٢٥ مليار دينار و اي مصرف اردني صغير الان رأسماله ١٠٠ مليون دولار على الرغم مما اقرته الدولة من ان تزيد رأسمال مصرفي الراجحي و الرشيد لكن عملياً لم تحصل زيادة لرأس المال فالزيادة حصلت على الورق و ليس في الواقع.

و تابع مظهر مع ذلك هي مسنودة من الدولة و هذه قضية مهمة و المصارف الحكومية قوية لا تنهار لان الحكومة قوية بأموالها و هذا لايعني ان المصارف تعمل بسياسة غير واضحة معتمدة على حكومتها فيجب ان تكون لها رؤس اموال قوية و سياسات واضحة و في الواقع لا رؤس اموالها قوية و لا سياساتها واضحة فهي متفاوتة مرة يمنحون القروض للعسكريين و مرة لأصحاب الدرجات الكبيرة و مرة يتوقفون هذا تحيز بانس و تفاوت، فناس تأخذ و ناس لاتأخذ صورة مشوشة و هذا يعتمد على ان اعادة هيكله المصارف الحكومية لا تزال غير مكتملة في اليوم الذي تكتمل المصارف الحكومية من الهيكله المالية و الاستراتيجية و التشغيلية سيكون أدائها بشكل أحسن فهي الآن لازالت تعيش بظروف العهد البائد كمصارف مترهلة و انا أتحدث بقوة و أقول أن الاوان لمصرفي الراجحي و الرشيد ان يكونا مصرفين دوليين بمستوى المعايير الدولية و اذا الحرص يقتضي ان نكون صادقين وأن لا نبالغ بواقع مصرفي الراجحي و الرشيد في الوقت الذي يعاني المراجع من الكاونتر و لايستقبل بشكل لا مهني و يجب ان نتصافر جهود البنك المركزي ووزارة المالية و الدولة تتدخل ليكون العمل وفق اسس السوق فهما مصرفان حكوميان من حيث الملكية لكن تطبيقاتهما و كفاءتهما يجب ان تكون وفق اسس السوق التنافسية و تقدم خدمات صحيحة لذلك انا ارى انه ينبغي ان تخرج عن شرنقة الدولة و تدخل في نطاق السوق الصحيح التنافسي النظيف كأن تقييم تحالفات مع مصارف اجنبية او ان تقييم تحالفات مع مصارف محلية و يسهم المواطنين في رؤوس اموالها و يتحرون من هذه العقلية الشمولية المهيمنة عليهم منذ عام ١٩٤١ فمصرف الراجحي الذي تأسس سنة ١٩٤١ هو غير مصرف الراجحي ٢٠١٠ فعند التأسيس كان مصرفاً تجارياً حكومياً عمل وفق اسس السوق في وقت كان البلد بحاجة الى مصرف تجاري لكن الان الظروف تغيرت و الدنيا تغيرت وانا في اعتقادي نحتاج لوقفة في هذا الجانب.

السياسة النقدية في العراق

تحدياتها وآفاقها المستقبلية*

باسم عبد الهادي حسن

ان التحولات التي شهدتها الأدوات النقدية المعتمدة من قبل السلطة النقدية في المرحلة الراهنة فضلاً عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بشكل عام والسلطة النقدية بشكل خاص بالتأكيد ستؤثر الأفاق المستقبلية لهذه التوجهات او التحولات النقدية بالشكل الذي يدعمها اعتماداً على مدى النجاح في مواجهة التحديات الراهنة والمحتملة .

وعلى الرغم من الاجراءات والخطوات العديدة الناجحة التي اتخذتها السلطة النقدية في المرحلة الجديدة وما شهدته البيئة المالية من تطورات مهمة في العراق من حيث الاسلوب والادوات فضلاً عن الاجراءات التي لازالت قيد التنفيذ والتي من أبرزها تطوير نظام المدفوعات والتسويات باتجاه تحديثه وفقاً لأفضل الأنظمة الإلكترونية المستخدمة دولياً ، الا ان هناك بعض التحديات التي تواجه السلطة النقدية في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العراق والتي تؤثر جميعها بشكل او بآخر على نجاح الأدوات

على الرغم من حصول تطورات سريعة ايجابية مهمة بينتها حالة الهبوط النسبي في اتجاه الظاهرة التضخمية واعتدال الاسعار والاسعار النسبية ولاسيما خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ التي بلغ التضخم فيها قرابة ٢٢٪ سنوياً والتحول نحو بدايات الاندماج في الاقتصاد الدولي، الا ان تبديلاً جوهرياً آخر اخذ يطراً على اتجاهات الظاهرة التضخمية مجدداً ومنذ شهر شباط ٢٠٠٦ وحتى الوقت الحاضر (بعد ان سجل شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ متوسطاً سنوياً بلغ ٢٠٪ وهو الأقل خلال الاعوام الثلاثة المذكورة) اذ سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك ، كمؤشر للتضخم ، في نهاية شهر مايس من عام ٢٠٠٦ معدلاً قدره ٥٣٪ مقارنة بشهر مايس من عام ٢٠٠٥ ، ليضع الاقتصاد العراقي مجدداً في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يعهدها منذ فترة الحصار الاقتصادي .

الثلاثة المذكورة) اذ سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك ، كمؤشر للتضخم ، في نهاية شهر مايس من عام ٢٠٠٦ معدلاً قدره ٥٣٪ مقارنة بشهر مايس من عام ٢٠٠٥ ، ليضع الاقتصاد العراقي مجدداً في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يعهدها منذ فترة الحصار الاقتصادي .

وبغض النظر عن اختناقات العرض الكلي ومساهمته في الظاهرة التضخمية فان السياسة النقدية معنية بالتصدي لتلك الظاهرة وخفض مستوياتها ولاسيما الضغوط التضخمية التي يولدها جانب الطلب الكلي او الانفاق الكلي في الاقتصاد . واذ ما استثنينا فقرتي الوقود والاضاعة والنقل والمواصلات من الرقم القياسي لاسعار المستهلك ، كمؤشر للتضخم ، فيمكن الوصول الى ما يسمى بالتضخم الاساسي core inflation الذي يعكس ضغوط الطلب الكلي الذي يقدر بنحو ٣٠٪ سنوياً (اي اقل من نصف نسبة التضخم السنوية المشار اليها في اعلاه) .

أن حالة التجذر في الظاهرة التضخمية التي اشرها التضخم الاساسي والناجمة عن ضغوط الطلب الكلي ادت لا محال الى اختلال سوق النقد من حيث رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالارصدة النقدية ازاء المعروض من تلك الارصدة ، مما يعكس زيادة في سرعة تداول النقود وزيادة في التوقعات التضخمية في وقت واحد، اذ صارت الاخيرة المصدر الرئيس لاستمرار الظاهرة التضخمية وربما تكون الازمة المالية وما خلقته من انكماش عالمي كان ايجابياً في احد جوانبه من حيث الآثار على الاقتصاد العراقي متمثلاً في تراجع اسعار السلع المستوردة مما اثر ايجاباً على الاسعار والتضخم الامر الذي خفض الرقم القياسي للاسعار الى مستويات متدنية قاربت ٧٪ إلا أن ظاهرة التضخم سوف تبقى على المدى المنظور احد التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العراق .

٢- تنسيق السياستين النقدية والمالية
لقد شخص المراقبون وجود حالة من عدم التناسق بين السياستين النقدية والمالية ، وقد اتضحت هذه الحالة بشكل اكبر بعد تفاقم مشكلة التضخم الركودي واختلاف الحلول التي تبنتها كل من السلطتين حيث ترى السلطة المالية ان معالجة الركود اولاً هو الاعم وتضعه هدفاً لها في هذه المرحلة فيما ترى السلطة النقدية ان معالجة التضخم هو الاعم ولذلك فهي تستهدف استقرار الاسعار كمرحلة اولى وتعدده حاضنة للنمو المستقبلي .

ويعتقد العديد من الاقتصاديين ان هذه المشكلة سوف تبقى قائمة مادام الاقتصاد العراقي يعاني من غياب الاستراتيجية الاقتصادية والتي تعد خارطة طريق تهتدي بها كل المؤسسات الاقتصادية من خلال استشراف مجموعة اهداف رئيسية ، إلا أن الحديث عن وضع استراتيجية اقتصادية لازال قائماً ومنذ اربع سنوات تقريباً من دون ان ترى النور، الامر الذي وضع تحدياً جديداً أمام السلطتين النقدية والمالية يتضمن الوصول الى مشتركات اقتصادية تأخذ طريقها الى التنفيذ .

إن مشكلة غياب التنسيق بين السلطتين

اتجاه الظاهرة التضخمية واعتدال الاسعار والاسعار النسبية ولاسيما خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ التي بلغ التضخم فيها قرابة ٢٢٪ سنوياً والتحول نحو بدايات الاندماج في الاقتصاد الدولي، الا ان تبديلاً جوهرياً آخر اخذ يطراً على اتجاهات الظاهرة التضخمية مجدداً ومنذ شهر شباط ٢٠٠٦ وحتى الوقت الحاضر (بعد ان سجل شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ متوسطاً سنوياً بلغ ٢٠٪ وهو الأقل خلال الاعوام

ظواهر اصبحت شبه متجذرة تشكلت في المرحلة السابقة نتيجة الحصار الاقتصادي وتطورت فيما بعد نتيجة التراكمات التي شهدتها البيئة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ . ومن خلال قراءة الواقع الاقتصادي الحالي نستطيع ان نحدد اهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية بما يأتي :

١- التضخم واستقرار الاسعار
على الرغم من حصول تطورات سريعة ايجابية مهمة بينتها حالة الهبوط النسبي في

النقدية الجديدة بشكل خاص والسياسة النقدية بشكل عام .

اولاً : التحديات التي تواجه السياسة النقدية

ان بعض التحديات التي تواجه السياسة النقدية في المرحلة الحالية تمثل افراتزات الواقع السياسي والامني المتأزم والذي يؤخر بكل تأكيد اثار الأدوات النقدية الجديدة على المتغيرات الاقتصادية والمالية المستهدفة ، فيما تمثل التحديات الأخرى





السياسة النقدية الراهنة وفي الوقت الذي تتلمس فيه السياسة النقدية بان ثمة تفاقماً لا عالياً في استقرار المستوى العام للأسعار وانخفاض معدلات التضخم الأساس ، إلا أنها تترك أهمية البقاء على اتجاهاتها المؤازرة لاستقرار الاقتصاد ووفقاً للمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية فضلاً عن تواصل البنك المركزي العراقي لتحقيق اهدافه التشغيلية الحالية الموجهة للتأثير على معدلات السيولة النقدية والسيطرة على مناسبتها والتي يجسدها النشاط الجاري لمزاد الحوالات والسندات ومزاد العملة الأجنبية، اعتماداً على ما تقدم ومن أجل تحديد الافاق المستقبلية للسياسة النقدية لابد من الاجابة على الاسئلة الاتية : هل نجحت السياسة النقدية في ادارة الادوات غير المباشرة ؟ الى اي مدى يمكن ان تستمر بهذه التوجهات المتشددة ؟ وما السيناريوهات المحتملة أمامها ؟

إن الإجابة على الأسئلة السابقة يمكن لها ان ترسم ملامح السياسة النقدية المستقبلية، وفي ما يخص السؤال الاول نستطيع القول ان السلطة النقدية نجحت الى حد كبير في ادارة الادوات النقدية غير المباشرة على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهتها في المرحلة الجديدة ، الا انها حملت على عاتقها اعباء استمرار هذه الادوات في العمل ولولا استمرار البنك المركزي في دعم هذه الادوات لما استطاعت ان تستمر طوال هذه الفترة وهذا يقودنا الى السؤال الثاني وهو الى اي مدى يمكن ان تستمر السلطة النقدية في سياساتها المتشددة هذه ؟

ولإجابة على هذا السؤال نقول: أن نجاح الأدوات النقدية لا يمكن أن يحدث مع استخدام هذه الأدوات فقط لأن هذه الأدوات تحتاج الى بيئة مالية متطورة ومستقرة حيث لاتزال البيئة المالية في العراق غير قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية وذلك بسبب ضعف هذه البيئة من جهة والعوائق التي تقف امام تعميقها من جهة اخرى . وعلى الرغم من كل الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من أجل النهوض بالبيئة المالية في العراق الا انها اصطدمت بجمود القطاع الحقيقي وضعف الاستثمار الذي تأثر بدوره بالعامل الأمني ما خلق حلقة مفرغة مكونة من النمو المالي والنمو الاقتصادي والاستقرار الأمني .

إن السلطة النقدية تعمل وفق رؤيا مفادها ان الاستقرار النقدي والمالي هو حاضنة النمو الاقتصادي وقد عملت على تحقيق ذلك طوال السنوات الأربع الماضية وهي لازالت تعمل على تقليل جموح توقعات الافراد المستقبلية من خلال الاشارات السعرية التي تقودها ولكن هذا الامر لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية .

فالساسة النقدية لوحدها لن تستطيع ان تنجح ما لم يكن هناك بيئة مالية واقتصادية قادرة على الاستجابة للادوات النقدية ومن ثم تنفيذها، وأمام ذلك يبرز السؤال الثالث الذي يبحث عن اهم السيناريوهات المحتملة امام السياسة النقدية مستقبلاً؟

التضخم الاساس من خلال ايجاد التأثير على الرغبة في اتجاهات الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية التي هي اقل من الخزين المتاح من تلك الارصدة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب منها ، ذلك عبر توفير ظروف ايجابية في استقرار دائرة الطلب النقدي والنقص لمشكلات الدولار وان في مقدمة ذلك اهمية توفير المناخ المناسب بين النشاطين الاقتصادي والسعري بحيث تكون نسبة النقود الى الدخل " اي الطلب النقدي " تنمو بصورة مستقرة تتوافق وغايات النمو المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي .

اعلن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق والذي شهد ظهور مؤشر التضخم لشهر تشرين الاول ٢٠٠٩ تحسناً ملحوظاً مسجلاً انخفاضاً طفيفاً عن شهر ايلول الماضي بلغ ١.١٪ فيما انخفض بنسبة ٦.٣٪ عن الشهر نفسه من العام الماضي وقد بلغ الرقم القياسي (٢٤٢٢١ نقطة) باعتبار سنة ١٩٩٣ هي سنة الاساس ويأتي هذا الانخفاض في الظاهرة التضخمية بفعل التأثير المباشر وغير المباشر في اتجاهات الطلب الكلي والتي يرتبط جزء مهم منها في اطار مسؤولية

بالعملة الأجنبية كخزين بديل للقيمة في ظل انتشار ظاهرة الاحلال النقدي (الدولرة) اي استخدام العملة الأجنبية في المعاملات المحلية ازاء ضيق وضعف في عمليات السوق المالية ومحدودية ادواتها، مما فاقم من حالة ضعف السياسة النقدية في فرض الاستقرار بسبب الطبيعة غير المستقرة في الطلب النقدي وعلى الرغم من القدرات الكبيرة التي اظهرتها السياسة النقدية في السيطرة على استقرار سوق الصرف الاجنبي واستقرار سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي طوال العامين المنصرمين وحسبما تؤشره معدلات الصرف في مزاد العملة الاجنبية إلا أن تأثيراتها بانته محددة في معالجة ظاهرة التجزؤ في التضخم الاساس ويعود ذلك الى ان فقرة الرواتب والاجور الحكومية تشكل لوحدها ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي الكلي ، وان ثلثي النسبة المشار اليها تتكون من نشاطات خدمية ضعيفة الارتباط عموماً مع القطاع الانتاجي السلعي علماً ان فقرة الرواتب والاجور المشار اليها كانت لا تزيد على ٣٥٪ من الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠٠٤ .

وفي ضوء اهداف السياسة النقدية التي ترمي الى خفض مستويات التضخم، فإن حزمة متكاملة اعتمدها البنك المركزي العراقي في ظل الظروف السعري غير الملائمة ابتدأت خطواتها في مواجهة

عبر حدوده، أما إذا كان سعر الصرف ثابتاً وحركة رؤوس الأموال حرة فإن السياسة النقدية تكون عاجزة عن تحقيق الأهداف المحلية .

والواقع يقول ان السياسة النقدية في العراق ستواجه في المستقبل القريب اشكالية الثالث المستحيل بأفترض ان حرية حركة رؤوس الاموال من والى العراق ستكون امراً واقعا بعد استقرار الظروف السياسية والامنية نظراً لحاجة العراق للاستثمار الاجنبي الذي لن يأتي ما لم يسمح له بالتحرك بحرية تامة ، وهذا ما نص عليه قانون الاستثمار الاجنبي رقم (١٣) ، اما سعر الصرف فأقانون البنك المركزي الجديد لم يتضمن نص صريح ومباشر يدل على نوع نظام الصرف المتبع، الا انه قام بالغاء متطلبات غطاء العملة التي نصت عليها المادة (٤٠) من القانون السابق مما يمكن ان يفسر على انه اتجاه نحو سعر الصرف المرن ولكنه في الوقت نفسه لم ينف أهمية الاحتياطيات الدولية او الأجنبية الواجب ادارتها والاحتفاظ بها وبذلك فإن القانون الجديد اعطى المرونة الكافية للسلطة النقدية في اختيار الترتيبات المناسبة ، لذلك فان ما يحصل حالياً هو نوع من التعميم المدار الذي يسمح بهامش بسيط من الحركة وعليه لا يمكن القول ان العراق يتبع نظام الصرف المرن ، اما السياسة النقدية المستقلة فقد نص عليها القانون الجديد نظراً لأهميتها في تفعيل قوى السوق والغاء الاعتماد الحكومي على التمويل بالعجز .

إذاً، نستطيع القول جدلاً ان هناك حرية في حركة رؤوس الاموال من والى العراق وعليه يبقى امام السلطة النقدية الخيار بين سياسة نقدية مستقلة والدفاع عن سعر الصرف وعليه ما الذي سوف تختاره السياسة النقدية في العراق من بين العناصر الثلاثة التي تشكل الثالث المستحيل ؟ وكيف ستتعامل مع هذا التحدي ؟

ثانياً : الافاق المستقبلية للسياسة النقدية الراهنة

من خلال الاستعراض السابق لابرز التحديات التي تواجه السياسة النقدية في المرحلة الراهنة وما تسببه من تأخير لفاعلية الادوات المستخدمة فضلاً عن كون بعض هذه الادوات لم تستخدم سابقاً في حين تم استخدام البعض الآخر بأسلوب جديد يتناسب مع التغيير الحاصل في توجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق ، فإن الافاق المستقبلية للسياسة النقدية الراهنة سوف تتأثر بشكل كبير بإفرازات التحديات المشار اليها ومدى نجاح الادوات النقدية الجديدة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الراهنة .

لقد باتت النقود تمثل خزينا غير جيد للقيمة في ظل معدلات فائدة (سالبة) حقيقية، جعلت الافراد ميالين للاحتفاظ

النقدية والمالية تعد من التحديات الجديدة في ظل استقلال السلطة النقدية الذي منحه لها قانون البنك المركزي الجديد وعليه فإن البنك المركزي يجب ان يثبت ان استقلاليتها هي خطوة ايجابية باتجاه تعزيز ومناطة الاقتصاد العراقي من خلال ايجاد قنوات اتصال مع وزارة المالية لتحديد الاهداف وتحقيقها .

٣- ظاهرة الدولار
عرف الاقتصاد العراقي ظاهرة الدولار Dollarization منذ اكثر من عقد من الزمن لاسيما بشكلها غير الرسمي حيث جاءت كنتيجة طبيعية لعدم الاستقرار النقدي والاقتصادي والذي نجم عن حالي الحرب والحصار التي مر بها مما قاد الى تراجع قيمة الدينار العراقي بشكل كبير حتى وصل في بعض الاوقات الى ٣٠٠٠ دينار للدولار .

وعلى الرغم من رفع الحصار الاقتصادي عن العراق ودعم سعر صرف الدينار من قبل البنك المركزي الا ان هذه الظاهرة لم تزل موجودة وان كانت بشكل اقل حدة مما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ وبالتأكيد فإن سوء الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي يعد ابرز العوامل التي تغذي هذه الظاهرة ، فضلاً عن فتح باب التحويل الى الخارج بحرية تامة تماشياً مع تحولات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق وتجسيد قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

لقد باتت النقود تمثل من دون شك خزينا غير جيد للقيمة في ظل معدلات فائدة حقيقية (سالبة) جعلت الافراد ميالين للاحتفاظ بالعملة الأجنبية كخزين بديل للقيمة عبر انتشار ظاهرة الاحلال النقدي (الدولرة) اي استخدام العملة الأجنبية في المعاملات المحلية ازاء ضيق وضعف في عمليات السوق المالية ومحدودية ادواتها بالدينار العراقي ، مما فاقم من حالة ضعف السياسة النقدية في الفترة السابقة في فرض الاستقرار (بسبب الطبيعة غير المستقرة في الطلب النقدي التي جاءت تحت تأثير الارتفاع المستمر في التوقعات التضخمية والتي تدفع باتجاه سالب في سعر الفائدة الحقيقي) .

ان هذه الظاهرة تمثل واحداً من ابرز التحديات التي تواجه السلطة النقدية في ادارة السيولة باتجاه تحقيق الاستقرار النقدي المنشود الذي وضعته السلطة النقدية هدفاً رئيساً لها خلال هذه المرحلة الامر الذي يدعو الى مواجهة هذا التحدي بشكل جدي من اجل المساهمة في خفض التضخم وتحقيق الاستقرار .

٤- الثالث المستحيل

مفهوم الثالث المستحيل يعني ان أي سياسة اقتصادية كلية لا يمكن ان تجمع في احسن الأحوال الابن عنصرين من العناصر الثلاثة المنفصلة بالتحديد الكامل للحساب الرأسمالي وسعر الصرف الثابت والسياسة النقدية المستقلة الموجهة صوب إنجاز أهداف محلية ، ان يستطيع البلد الذي يتبع نظام سعر صرف عائم ان يتمتع بسياسة نقدية فعليه تماماً وبحركة حرة لرأس المال الدولي عبر حدوده في حين يستطيع البلد الذي اعتمد نظام سعر صرف ثابت ان يتحرر من اسعار الفائدة الأجنبية وان يطبق سياسة نقدية مستقلة شريطة حظر حركة رؤوس الاموال

إن السلطة النقدية تعمل وفق رؤيا مفادها ان الاستقرار النقدي والمالي هو حاضنة النمو الاقتصادي وقد عملت على تحقيق ذلك طوال السنوات الأربع الماضية وهي لازالت تعمل على تقليل جموح توقعات الافراد المستقبلية من خلال الاشارات السعرية التي تقودها ولكن هذا الامر لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية .

التعرفة الجديدة آخر تقليعة للكهرباء كبدل عن الانقطاع شبه التام

إستياء وتذمر شعبي من قرار رفع أجور التعرفة

استطلاع / علاء التيمي

«سمير محمد علي (موظف):» انا ضد هذا القرار كونه غير منطقي بسبب عدم توفير التيار الكهربائي للمواطنين اصلا بالرغم من الوعود التي تطلقها وزارة الكهرباء يوميا بخصوص تحسين الطاقة الكهربائية فيما نرى الواقع مختلفا تماما.

واضاف: «لا اعتقد ان القرار حكيم ويدل على جهل كبير بما يعيشه المواطن من هموم لانه بالكاد يدفع اجور المولدة ومن ثم يدفع اجور الكهرباء الوطنية» وقد شاطرته الرأي ابتسام رعد عبد الهادي (موظفة) قائلة: «كنا نتوقع من وزارة الكهرباء تخفيف المعاناة عن المواطن لكن ما لمسنه انها تزيد همومه حيث خرجت علينا بهذا القرار (المجحف) ودعت المواطنين للخروج بتظاهرات ضد هذا القرار الغريب لان سكوت الناس سيجعل من الوزارات تخمدى اكثر وتصدر قرارات تضاعف مشاكل الناس!» «المواطن فلاح حسون كريدي (سائق أجرة) له رأي آخر بهذا الشأن يقول: «نحن نطالب وزارة الكهرباء بدفع الاجور التي ندفعها الى المولدات لانها هي المسؤولة عن تراجع انتاج وتجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين وبالتالي المواطن لا يتحمل مسؤولية فشلها ولهذا نرى من الواجب ان تعوضنا عن الخسائر التي ندفعها للمولدات».

واضاف: «لا اعتقد ان قرار وزارة الكهرباء واقعي لانه سيكون سخرية للجميع فهل ندفع اجور الكهرباء وباسعار عالية في وقت هي مفقودة عنا هل هذا معقول؟»

«المواطن صبحي خليل حاتم (ممرض) يقول: «لامانع لدينا من دفع اجور الكهرباء لكن بشرط توفرها اما ان تطلب الوزارة بالاجور والكهرباء مفقودة فهذا شيء غريب!» وتابع: «لقد سمعنا ان الوزارة سوف توفر الكهرباء لساعات لكن بالمقابل سترفع اجور الوحدات الى مبالغ كبيرة، فهذا استغلال يجب ايقاها فلماذا الحكومة لا تفكر بالظروف الصعبة التي يعاني منها المواطن خاصة وان العراقيين بحاجة الى المساعدة وليس زيادة متاعبهم».

ورأى ان على الحكومة دراسة الموضوع بطريقة صحيحة من دون اتخاذ قرارات ارتجالية لان المواطن اصبح ضحية لاسيما الفقير منهم».

«مهدي عبد الكريم سلمان (كاسب) تسأل: أين هي الكهرباء حتى يدفع المواطن اجورها؟ ولا اعتقد ان المواطن سوف يتقبل هذه الفكرة بسهولة» وأشار الى ان «هذا القرار سوف يواجه اعتراضات كبيرة من قبل المواطنين لانه بعيد كل البعد عن واقع الإنسان العراقي. وأوضح ان هذا القرار يستفيد منه الأثرياء والمسؤولون فقط لانهم مستعدون للدفع في حين المواطن البسيط او الفقير لا يستطيع توفير لقمة عيشه فكيف سيدفع اجور الكهرباء العالية؟»

فوجئ المواطنون بقرار وزارة الكهرباء بوضع تعرفه جديدة لأجور الكهرباء في وقت يعاني المواطن هذه الايام من شحة كبيرة في الطاقة تصل الى أكثر من عشرين ساعة قطع في اليوم الواحد. هذا القرار اثار استغراب الناس وغضبهم في وقت تطالب الوزارة المواطنين باتباع سياسة ترشيديية وايضا لم تكتف بهذا، بل تستعد للقيام بحملة إعلامية وترويجية لتثقيف المواطن وحثه على دفع المبالغ الجديدة، من دون (اي اعتراض) لان نظام التعرفة موجود في كل بلدان العالم فلماذا لا يطبق عندنا لاسيما ونحن في مرحلة بناء دولة تقوم على النظام والقانون (كما تقول) (المدى الاقتصادي) أجرت هذا الاستطلاع للتعرف على ردود افعال المواطنين بشأن ذلك.

التعرفة الجديدة بسبب غلاء الوحدات الكهربائية وقد تزيد على اجور المولدات الاهلية مشيرا الى ان وزارة الكهرباء على ما يبدو تريد استثمار الكهرباء بهذه الطريقة من دون ان تدرس الموضوع بجدية بسبب الوضع المعيشي المتردي للأسرة العراقية».

«عبد الهادي حسن محمد (صاحب محل موبايالات):» ان التعرفة الجديدة لاجور الكهرباء تثير الانزعاج فالتناس تتسائل اين هي الكهرباء حتى يدفع المواطن اجورها؟ مؤكداً بان تعرفه وزارة الكهرباء تلائم المسؤولين والاثرياء في حين المواطن البسيط او الفقير سوف يعاني كثيرا من التعرفة الجديدة».

«سلوى عدنان قاسم (صباغ):» لا اعتقد ان التعرفة الجديدة للكهرباء تلائم المواطن، بل هي تزيد معاناته وتضيف عليه مشاكل



غضبه». «سليم سعيد العلق (دلال عقارات):» ان وزارة الكهرباء باتت تصدر قرارات غير معقولة ولا يمكن الوثوق بها بسبب ان الوزارة اصدرت وعودا كثيرة بشأن تحسين الطاقة الكهربائية في حين لم يلمس المواطن اي شيء وطلب «بالغاء وزارة الكهرباء» قائلاً: «هذه الوزارة فاشلة بكل معنى الكلمة ولا اعرف لماذا لا يتم إلغاؤها لأنها من دون فائدة» وتابع «بربكم اين هي الكهرباء ونحن في الصيف الحار جدا فكل اعتمادنا الان على المولدة؟ وأصاف: لا اعتقد بان المواطن سيدفع التعرفة الجديدة من اجور الكهرباء وانا لن ادفع اطلاقاً»

«احمد شهاب لهيب (موظف):» ان المواطن اصبح لا يصدق بما تصدره وزارة الكهرباء من قرارات بشأن تحسين الطاقة الكهربائية لانه سئم منها وتابع: «ان دفع اجور التعرفة الجديدة اخر صراعات وزارة الكهرباء لتبرير فشلها وكان الاخرى بهذه الوزارة دفع اجور المولدات التي يدفعها المواطن من جيبه لان الوزارة هي التي جعلته يدفع هذه المبالغ»

«حقي عبد الواحد علاوي (صاحب بسطية):» ان ظروف المواطن وصعوبة حياته اليومية جعلته من الصعب القبول بالتعرفة الجديدة لاجور الكهرباء» واضاف: «ان المواطن لن يدفع بسهولة ولن يتقبل ذلك خلال فترة قليلة، بل هو بحاجة الى ان يثق بهذه الوزارة التي حولت حياة الانسان العراقي الى جحيم». وأوضح «ان زرع الثقة بين الوزارة والمواطن يحتاج الى جهود كبيرة من وزارة الكهرباء لان المواطن مل من تصريحات المسؤولين في هذه الوزارة التي تتحدث عن المشاريع وازدادة وحدات جديدة التي من شأنها زيادة الطاقات الكهربائية فيما يكتشف المواطن ان هذا الكلام هو للتسويق الاعلامي»

«هدى باسم ناجي (ربة بيت):» ان قيام وزارة الكهرباء بتغيير التعرفة لاجور الكهرباء يدل بانها اصبحت عاجزة عن توفير الطاقة الكهربائية للمواطن ليس بالامر الصعب خاصة وان العراق اصبح دولة مفتوحة على التجارة العالمية واوضحت ان عجز الوزارة والفساد الذي جعل الوزارة مثمة بالتقصير تجاه المواطنين ولهذا نرى بان المسؤولين فيها يجب محاسبتهم»

«زياد طارق حميد (استاذ جامعي):» ان التعرفة الجديدة غير مقبولة وأنا لا اراها واقعية فأجور الكهرباء التي حددتها غير منطقية خاصة وان المواطن يدفع اجور المولدة وتساءل: «هل ستتحول هذه الوزارة الى شركة خاصة ام انها تريد الاستثمار وكانها قطاع خاص؟! وأصاف: «ان الحكومة يجب ان تتدخل لانقاذ المواطن من هذه الوزارة التي تريد معاقبة المواطن الذي لا يتمكن من توفير قوت يومه».

الاستثمارات الخارجية ضرورية لتطوير مفاصل القطاع النفطي الوطني

كاظم موسى

الخارجي في هذا المفصل النفطي بفوائد عدة تتمثل بتقليل حالات الشحة والازمة، الى جانب امتصاص كم كبير من العمالة العاطلة المدربة وغير المدربة، كذلك لتخفيف الضغط على ميزانية وزارة النفط بتدوير الأموال المخصصة لإقامة مشاريع مماثلة الى المشاريع أخرى، فالاستثمار في هذا المفصل يعد واعدًا وناجحًا لما ينطوي عليه من منافع مضمونة للمستثمرين، إذ يتوجب أن تكون الاستثمارات الخارجية في خدمة حركة الاقتصاد الوطني عبر المساهمة الفاعلة في عمليات اعادة صروحة، قد ترقى تلك الاستثمارات الى رفد الاقتصاد الوطني بروافد مالية كبيرة تتمثل في المساهمة في تصدير المنتجات النفطية الى العالم الخارجي عبر مصافي نفطية، يتم تشييدها بواسطة تلك الاستثمارات، بدلاً من الاعتماد على المصافي الحكومية القائمة التي باتت عاجزة عن تلبية الطلب الداخلي المتزايد على المنتجات النفطية بشكل عام ووقود السيارات (البنزين وزيوت الغاز) بشكل خاص، مادفع وزارة النفط الى استيراد المنتجات النفطية بشكل يكفل الخزينة الحكومية (5) مليارات مستقطعة من المبالغ المخصصة للإنفاق على مشاريع البنى التحتية ومشاريع الخدمات، الى جانب مظاهر الشحة والأزمة اللتين اكتسبتا صفة الديمومة والاستمرار، مايدفع الى الاستعانة بالاستثمارات الخارجية عبر توفير المفاصل النفطية المذكورة بما يغطي الى فوائدها مركبة، تنعكس ايجابياً على مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتؤسس لعملة الرفاه الاجتماعي التي تمر عبر مرحلة الازدهار الاقتصادي.



المدن، إذ تعد طريقة توزيع المنتجات النفطية داخل المدن غاية في التخلف والبدائية كونها تعتمد العربات اليدوية والعربات التي تجرها الحيوانات، الى جانب رداءة العربات التي توزع فيها تلك المنتجات، فقناني الغاز السائل، تمتاز بالقدم والتلف والطريقة الأفضل الإستعاضة عنها بشبكات توصيلات أنابيب معمولة بها في بعض المجمعات السكنية القائمة، إذ يعود الاستثمار

الأوفق توجيه الاستثمارات الخارجية، وفي المقدمة منها رؤوس أموال العراقيين المغتربين صوب مفاصل انشاء المصافي النفطية والخدمات التابعة لها، كالأعمال الإنشائية اللازمة لذلك، كذلك من الممكن توجيه تلك الاستثمارات صوب مد آلاف الكيلومترات من تلك الانابيب لتوصيلها من محطات التجميع الرئيسية الى الخزانات الفرعية التي تؤدي بدورها الى المجمعات الصناعية والتجارية ومراكز

تحديد المفاصل المؤهلة للاستثمار، إذ يتوجب أن يكون المحرك الأساس في الصناعة النفطية (الإستخراج) حكومياً خالصاً كون الإستثمار الخارجي اذا قيض له المشاركة في مفاصل الصناعة الإستخراجية سيكون له دور كبير في توجيه تلك الصناعة وفق مصالحه التي تتمثل بسياسة التسعير وتحديد كم ونوع المنتج، ما يؤدي الى التأثير بشكل سلبي على مركز القرار السياسي، إذ من

يعد القطاع النفطي العراقي من أعرق القطاعات النفطية الإقليمية، كما أنه من أكبر القطاعات الاقتصادية الوطنية، إذ يمثل القاعدة الأساسية لمجمل الأنشطة الإقليمية التي تكون العراق، ويمثل القطاع النفطي المصدر الأساس للتمويل المالي الوطني، ويعتمد الموازنة العامة للدولة بشكل شبه كامل على موارد القطاع النفطي وبنسبة 98% من مجمل عائدات الدخل القومي، لذا يعد ذلك القطاع الممول الأول للفعاليات الحكومية، التي تتمثل بالإنفاق على مختلف المشاريع والخدمات الأنية والمستقبلية، الى جانب دوره الفاعل في تحديد السياسات المالية والنقدية الحكومية، بما يفضي الى منح مستوى القيمة الحقيقية للعملة الوطنية (الدينار) الى جانب منحها حالة الثبات والاستقرار، التي تؤدي الى توثيق عمل المسار الاقتصادي الوطني، الذي ينعكس ايجابياً على المستوى المعاشي للفرد والمجتمع، وبما أن القطاع النفطي بحاجة الى عمليات تطوير لمجمل مفاصله، لا بد من اللجوء الى الاستثمارات الخارجية لتمويل أعمال مفاصل ذلك القطاع، جراء عدم توفر المبالغ المالية اللازمة في جداول الموازنات العامة للدولة لما يعانها الاقتصاد الوطني من تبعات الانفاق العسكري والأمني الناجم عن ترد لأوضاع الأمنية الى جانب تبعات المديونية الخارجية ومطالب التعويضات غير المحددة (مفتوحة النهايات) الموروثة من الحقبة الزمنية السابقة، على ان يحدد نوع وكم الإستثمار الخارجي، بعد دراسة الجدوى الاقتصادية اللازمة، الى جانب

التمويل الوطني لإعادة إعمار العراق

المدى الاقتصادي

النشاط الاقتصادي الوطني، ويعد ذلك بمثابة عمليات استثمار الأموال بشكل يحقق فوائد مركبة. فكم مبلغ كبير من الأموال لا يستطيع أصحابها استثمارها بسبب انعدام الخبرة او مخاوف الاوضاع الامنية غير المستقرة، وستكون بمثابة عمليات تجميع المدخرات وتعبئتها لصالح الاقتصاد الوطني كما ان السندات بمثابة عملية استثمار مضمونة كونها صادرة عن جهات حكومية ما يساعد على الغاء جانب المخاطرة. وبما أن السندات تعد من وسائل السياسة النقدية فان بإمكان البنك المركزي (الجهة المصدرة) أمثالاً تحديد أسعار الفائدة التي تدفع عنها لحملتها وذلك الحال يساعد على تنفيذ السياسات النقدية المعتمدة من قبل الجهات النقدية، وبذلك تتحقق أهداف عدة ذات مردودات كبيرة تسهم في تدوير عجلة الاقتصاد الوطني الى جانب المساهمة في عمليات الاعمار مما يتولد عنه مجتمع ينعم باقتصاد مزدهر.

فترة زمنية محددة يدفع خلالها فوائد شهرية او فصلية او سنوية لحملة الاسهم علماً ان تلك السندات تصدر عن جهات حكومية مضمونة ويتم تداولها في اسواق الاوراق المالية كما يتم تداول الاسهم، والغارق بينهما في ان السندات تمثل قروضاً مختلفة الأجل من قبل حملتها لصالح الجهات المصدرة لها مع اختلافها عن القروض في امكانية بيعها وشراؤها (تداولها) في اسواق الاوراق المالية بخلاف القروض التي لا تحمل مثل هذه المزايا، كما ان السندات تشابه مع الودائع المصرفية من حيث كونها اداة ادخارية، إذ لا يمكن تداول الودائع المصرفية بنفس طريقة تداول السندات، حيث يمكن جمع مبالغ كبيرة تسهم في عملية إعادة الاعمار من جهة التشجيع على الادخار من جهة أخرى في عملية تساعد على الحد من مضار التضخم النقدي وتؤدي الى تدوير المبالغ بدل السندات لصالح الجهات المصدرة وحملة الاسهم بشكل يصب في تدوير

عدم الالتزام بالوعود من لدن تلك الدول والجهات فانه يهدر زمناً ثميناً من دون تنفيذ الحد الأدنى لمشاريع إعادة الاعمار. إذ تتذرع الدول والجهات المانحة بمعطيات الاوضاع الامنية غير المستقرة في العراق في محاولات للتوصل من الالتزامات والوعود. واذا ما عدنا الى الوراء سنجد ان الاوضاع التي سادت المانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت مشابهة الى حد ما الاوضاع السائدة حالياً في العراق. وذلك الحال لم يمنع الامريكان من إعادة بناء ألمانيا عبر مشروع مارشال وقت ذلك. وازاء هذا الحال لا بد من الاعتماد على الموارد الوطنية في إعادة بناء ركائز الاقتصاد الوطني عبر تمويل داخلي يعتمد في جانب منه على اصدار أنواع عدة من السندات ذات الاماد القصيرة والمتوسطة والطويلة. فالسند عبارة عن (شيك) تقر فيه جهة الاصدار بمديونتها لحملة السندات بمبلغ يعادل القيمة المدرجة في تلك السندات. وتعهد بالسندات خلال

المالي من الدول المانحة، ألا أن الحصيلة كانت فشل ذريع لعمليات تمويل إعادة الاعمار من تلك الدول إذ لم تسهم الدول المانحة والصناديق النقدية الدولية الا بقدر ضئيل، لا يناسب مع كم المشاريع المنوي تنفيذها والتي تعد بمثابة نقاط ارتكاز بمجمل عملية إعادة الاعمار. التي تتطلب كما كبيراً من الاموال السائلة التي لا تيسر للاقتصاد الوطني من جراء مبيعات النفط، إذ توزع تلك العوائد ما بين النفقات ومخصصات الميزانية وسداد جزء من التعويضات والديون المتراكمة والموروثة من النظام السابق، لذا كان اللجوء الى وسائل التمويل الخارجي الذي لم يف بمطالبات الحد الأدنى للاحتياجات الفعلية، اذا لم يتعد المبلغ المستلم من الجهات المانحة 3 مليارات دولار، من اصل 43 مليار دولار كانت قد تعهدت بادائها للعراق الجهات المانحة في مؤتمرات مدريد وباريس وطوكيو وشرم الشيخ. هذه العطيات تمثل فشلاً مركباً فإلى جانب

تعد عملية إعادة البنى التحتية والارتكازية للاقتصاد العراقي، التي لحقت بها اضرار كبيرة على خلفية احداث حرب عام 2003، بمثابة الحجر الأساس او خط الشروع لإعادة تشكيل مفاصل الاقتصاد العراقي. **التمويل المالي:** تركزت مجمل عمليات إعادة الاعمار على جانب التمويل المالي، التي تعد الركيزة الاولى والاساسية لتلك العمليات ولكن وبسبب انعدام إمكانية التمويل بواسطة الموارد الوطنية توجهت الانظار الى التمويل الخارجي عبر ما يسمى بالدول والجهات المانحة وصناديق النقد الدولية والإقليمية للمساهمة بقدر معين في عمليات التمويل المالي للمشاريع التي تمس الحاجة الى تنفيذها، وفق صيغة الاولوية من ناحية الأهمية. **فشل التمويل الخارجي** برغم مرور بضع سنوات على التمويل

ديناميكية الاقتصاد الصيني وتأثير شركاته الخاصة



ترجمة / عادل العامل

سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي أنها كارثية. وقد انتقدت المشاكل المالية بانتظام مقرر. و علة امتداد هذا الاضطراب كانت الصين قد نجحت في ربط معدل مدهش من النمو مع استقرار اجتماعي، و الآن ها هي تستخدم تريليوناتها الـ ٢.٣ في الاحتياطي الأجنبي للمساعدة في دعم تبذير أميركا.

و من أميركا اللاتينية إلى الشرق الأوسط تقلد الحكومات الشمولية نموذج الصين لـ " رأسمالية الدولة ". و هي لا تستخدم فقط شركات الدولة لدعم سلطتها في الوطن، بل و توجه تلك الشركات لجني ثمار الرأسمالية العالمية. و مصنعة المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة يبيعون السلع في السوق العالمية و يشترون موارد طبيعية. و تستثمر أموال الثروة السيادية الأرباح من كل هذا النشاط في أسواق عالمية.

إن صعود هذا الهجين الجديد قد أدى إلى تغيير دراماتيكي في توازنات القوة بين الدولة و السوق. فشركات نطف الدولة تسيطر على ثلاثة أرباع احتياطات النفط الخام في العالم. و ثلاثة من أكبر أربعة مصارف عن طريق رسمة السوق تسيطر عليها الدولة، كما أن أكبر مشغلة هاتف موبايل، (موبايل الصين)، شركة تمتلكها الدولة. و المثال اللطيف على توازن السلطة المتغير قد حصل في الشهر نفسه الذي حضر فيه بريرم حلقة الدراسة في نيو يورك : كان أكبر مصرف في أميركا، (مصرف أميركا)، مرغما على بيع ٩ ٪ من حصته في (مصرف إنشاء الصين) فقط لبيبي عائنا.

و هناك كتابان يركزان على هذا الموضوع المهم. و كتاب بريرم هو الأفضل؛ فال مؤلف يوفر فيه بيانا واسع النطاق لصعود رأسمالية الدولة و يطعم نثره بأمثلة مناسبة و تبصرت دقيقة، و لا أحد لديه اهتمام جدي بالمأزق المالي الحالي

في أيار ٢٠٠٩ دعت القنصلية الصينية في نيو يورك إيان بريرم ليشترك في ندوة صغيرة عن " الأزمة المالية الحالية ". و كان الدبلوماسي الصيني الذي نظم الحدث تجسيدا فعليا للصين الجديدة - فهو يرتدي بدلة حسنة الخياطة و يتكلم انكليزية بسؤال جريء : " الآن و قد فشلت السوق الحرة، ما الذي تعتقدون بأنه الدور الملائم للدولة في الاقتصاد؟ "

قبل عشرين عاما كانت الدولة في وضع دفاعي على امتداد العالم تقريبا، و كانت مارغريت ثاتشر و رونالد ريغان قد حطما إجماع ما بعد الحرب، و قد انهارت الشيوعية السوفيتية، و كان البنك العالمي و صندوق النقد الدولي يبشران بـ " إجماع واشنطن " على الخصخصة و العملية الليبرالية.

و كانت الصين هي الأكثر لفتا للأنظار ضد هذا الاتجاه. فقد رحب الحزب الشيوعي بالثورة العالمية عن طريق تبني ما اعتبر " سياسة الخيزران bamboo policy " ، الانحناء مع الريح و ليس الوقوف باستقامة و الانصاف في نهاية الأمر. و قد انحنى الحزب مع الريح عن طريق التخلي عن التخطيط المركزي، لكنه تقبل الرأسمالية فقط بحيث يمكنه استخدامها كوسيلة إلى قوة الدولة.

و قد تحولت الصين من حالة متميزة إلى نموذج عالمي. و كانت الأزمة المالية الحالية نقطة انعطاف على نحو واضح. و استنساخ الصينيون حقيقة أن الأميركيين كانوا قد أجبروا على دعم ليس فقط مصارفهم، بل و شركاتهم الصناعية مثل جنرال موتورز، أيضا.

و حتى قبل الأزمة أحس الصينيون بأن التاريخ يتحرك باتجاههم. و أثبتت تجربة روسيا مع

مثل العائلة الملكية السعودية و الأوليغارشية (حكم القلة) الروسية، أما هالبر، فيظهر أن الصين ترمي بقرعتها مع عدد من أنظمة الحكم البشعة، و كلا المؤلفين يمكن أن يكونا أيضا قد صنعا أكثر الحقائق التي مفادها أن هناك قدراً من الشواهد للاحياء بأن شركات الدولة أقل إنتاجية وابتكاراً من منافساتها من القطاع الخاص، و يأتي الكثير من ديناميكية الاقتصاد الصيني من الشركات الخاصة لا من شركات الدولة المنتفخة، و هناك أسباب جيدة للتفكير بأن رأسمالية الدولة ستنتهار في نهاية الأمر كنتيجة لما اعتاد الماركسيون على تسميته بتناقضاتها الداخلية، لكنه يبدو الآن و كأنه قد يكون أخيراً غير ذلك بطريقة ما .

عن / The Economist

الصيني المسؤولين المحليين في مقاطعة هيويو بتدخين ما يقارب ربع مليون علبة سجائر علامة هيويو من أجل تحسين الاقتصاد المحلي ودرء التسريجات. و قد راح مراقبو السجائر المسؤولون يطوفون المقاطعة للتأكد من أن الناس هناك يفعلون ذلك، و يقومون من جانب آخر بتفريم أولئك الذين تجرأوا على تدخين سجائر ذات علامات أخرى!

فكم جدي هذا التهديد الذي تطرحه رأسمالية الدولة بالنسبة لنموذج سوق الرأسمالية؟ إن بريرم و هالبر أقل تفاؤلاً من الناحية المالية في الواقع بشأن الشمولية الجديدة مما يمكن أن يوحي به عنوانا كتابيهما. فبريرم، و هو رئيس المجموعة الأوراسية الاستشارية، يوضح بأن مصير رأسمالية الدولة مرتبط بحفظ بعض الزمر السياسية المكتردة جداً،

ينبغي أن يمر به مروراً عابراً. أما كتاب (إجماع بيكين) لستيفان هالبر، و هو أكاديمي أميركي في جامعة كامبرج، فإنه أضيق مجالاً، و يبدو أن الكاتب قد أمضى الكثير من الوقت و هو يضعف الزبدة مع زملائه من مفكري السياسة ولا يوسخ جزمته بما فيه الكفاية، إلا أنه يوفر بالفعل تكملة أو ملحقاً لكتاب بريرم، إذ يقدم هالبر فصلاً و مقطعاً شعرياً بالطريقة التي ينشر بها الصينيون تأثيرهم عبر الكثير من العالم النامي، عن طريق تسليم قروض غير مشروطة، مثلاً، بدلاً من محاولة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بطريقة البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، كما أنه يقدم أفضل النواتج المتعلقة بالأشغال الحقيقية لرأسمالية الدولة، ففي الشهر الذي كان بريرم يحضر فيه حلقة الدراسة أمر الحزب الشيوعي

عبء الديون يقع ثقيلًا على كاهل ألمانيا وفرنسا

ترجمة / اسلام عامر

في العقود الحكومية اليونانية و ليس في العقود الإسبانية أو الديون البرتغالية السيادية.

لكن ثمة إفصاحاً قليلاً من المئات من مقرضي الرهن العقاري و المصارف التي تملكها الدولة و مصارف الادخار التي تسيطر على الصناعة المصرفية في دول مثل ألمانيا و إسبانيا. " سيكون مفيدا الحصول على المزيد من المعلومات و الكشف عن حيازات البنوك و المؤسسات المالية ".

هذا ما قاله جاك كايلاكس و هو خبير اقتصادي في مصرف



أقرضت البنوك الألمانية و الفرنسية ما يقارب (١) ترليون دولار و ذلك لأكثر المدن التي تعرضت لمصارفها لازمة الديون أكثر من مصارف اي دولة أخرى و ذلك طبقا لتقرير جديد من المرجح انه سيضيف المزيد من الضغط على المؤسسات لتقوم بتدقيق ممتلكاتها.

قامت البنوك الفرنسية باقراض ٤٩٣ مليار دولار لكل من اسبانيا و البرتغال و ايرلندا عام ٢٠٠٩ بينما قامت البنوك الألمانية باقراض ٤٥٦ مليار دولار و ذلك وفقا لما جاء في تقرير قدمه مصرف التسويات الدولية و هي مؤسسة مقرها في باسيل و سويسرا التي تمثل دارا للتصفية و لبنوك العالم المركزية.

ويسلط التقرير الضوء على الاماكن التي تتركز فيها المخاطر من اسبانيا و المناطق المتضررة الأخرى في منطقة اليورو لكن يبقى السؤال الذي يقول اي المصارف التي ستكون أكثر عرضة لتراجع الاسعار في العقود الرئيسة او زيادة في القروض المدعومة للأفراد و الشركات؟ ولم يحدد مصرف التسوية الدولية المؤسسات الفردية و ذلك تماشياً مع قواعد السرية التي يلتزم بها.

ان اقصاع المصارف الطوعي لم يكن متساوياً. و مصرف هايبو العقاري و هو مصرف للقروض العقارية يقع بالقرب من ميونخ وضع مدى تعرضه للديون الحكومية من الدول الأربع مضافا إليها إيطاليا و ذلك بأكثر من ٨٠ مليار يورو اي ما يعادل ٩٧ مليار دولار. و يقول البنك الألماني في فرانكفورت انه يملك ٥٠٠ مليون يورو

امام صدمات السوق سيكون مفيدا في حال كان مبنيا على الاحتمالات الواقعية و ثمة تدابير ستتخذ للبنوك التي تثبت ضعفاها.

ان نقص المعلومات بخصوص أي من البنوك التي تعاني اكثر من غيرها من أزمة الائتمان الأوروبية قاد الى الاستيلاء المفاجئ لاسواق المال و ذلك في مطلع شهر ايار فضلا عن انخفاض اسعار العقود السيادية من البلدان الاضعف الذي حث الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي الى التعهد بما يقارب (١) ترليون دولار على شكل ضمانات ديون لحكومات منطقة اليورو.

و اتخذ البنك المركزي الأوروبي أيضاً إجراء لم يسبق له مثيل في شراء العقود الحكومية الأوروبية في الأسواق المفتوحة حيثما اصبح التداول شبه جامد.

" ان الادلة متزايدة على ان الطرف المنكوب لا يريد اقراض الطرف المنكوب الاخر " هذا ما كتبه ايد يارديني و هو رئيس بحوث يارديني و ذلك في بحث صدر الاسبوع الماضي.

و يؤكد مصرف التسوية الدولية مستويات التقديرات التي اعطاها المحللون في بنك رويال اوف سكوتلاند و غيرها من الدول و التي تم استنباطها بالأصل من بيانات مصرف التسوية الدولية و مصادر أخرى.

لكن مصرف التسوية الدولية قد عرض معلومات أكثر تفصيلا عن كل بلد على حدة و حصلت على رخصة الطبع من المنظمة و يعني ذلك انه من الصعب على النقاد ان يغالطوا تلك المعلومات او يبالغون فيها.

عن الايكونومست

رويال اوف سكوتلاند: كايلاكس لم ير التقرير الذي تم اطلاقه لوكالات الانباء شرط ان لا يتم نشره حتى وقت متأخر من يوم الاحد ، لكنه كان احد الكتاب الذين ساهموا في كتابة الدراسة التي قام بها مصرف رويال اوف سكوتلاند في شهر ايار و التي اسهمت في العديد من اكتشافات مصرف التسوية الدولي. عموماً فإن كلا من اسبانيا و البرتغال و اليونان تدين ١,٦ ترليون دولار للمصارف في سنة عشر بلد في منطقة اليورو و ذلك اما على شكل ديون حكومية او ائتمانية للشركات و الافراد في البلدان الاربعة الالفة الذكر و ذلك بحسب ما ذكره التقرير، ويشكل الائتمان من مصارف ألمانيا و فرنسا ما قيمته ٦١ ٪ من المجموع الكلي.

ان عدم التأكد بشأن أي المصارف التي من المحتمل ان تكون عرضة لخطر الازمة اليونانية و البلدان الأخرى قد غدى الشكوك بين اوساط المؤسسات المالية، مسببا تراجعاً في عمليات الاقراض بين البنوك فضلا عن اتخاذ البلدان الأوروبية خطوات مكثفة لمنع حصول انهيار مالي.

و ضغط المصرف الأوروبي المركزي على مشرعي الاتحاد الأوروبي ليقوموا بنشر البيانات التي توضح اي البنوك هي عرضة للخطر و ذلك ليفصل الطرف الاول البنوك السليمة عن البنوك التي يحتمل ان تكون عرضة لذلك الخطر.

" نشجعهم على فعل ما هو ضروري لتحسين اداء السوق لان هذا هو الموضوع الاساسي في يومنا هذا "

هذا ما قاله جين كلاود تريشيت رئيس المصرف الأوروبي المركزي في مؤتمر صحفي الاسبوع الماضي.

و قال كايلاكس: أن إطلاق النتائج المعروفة بأسم اختبارات الضغوط و هي اختبارات تفحص قدرة البنوك على الصمود

البعد الاقتصادي لوندال ٢٠١٠ في جنوب أفريقيا

لقد جلب كأس العالم لبطولة كرة القدم التركيز على جنوب أفريقيا، وهي امة فريدة تتأرجح بين دول العالم الاول و دول العالم الثالث محاولة ان تطور هوية ذاتية جديدة بعد مرور عقدين من سقوطها في التمييز العنصري. في الوقت الذي ستوفر فيه المباريات المتلفزة انتباها عالميا لا مثيل له نود ان نطرح السؤال التالي : ماذا تعني بطولة كرة القدم لاقتصاد جنوب أفريقيا؟

بصفة عامة، ليس من المرجح ان يوفر كأس العالم تعزيزا عظيما و فورياً لاقتصاد البلد (و ذلك جانب من الشركات ذات الصلة بالسياحة و الوظائف ذات البناء المؤقت)

يتم تعويضها من الزيادة في الانفاق الاتي من الزوار الاجانب خلال البطولة.

لكن هل سيواصل هؤلاء الزوار الاجانب القدوم الى جنوب افريقيا بعد ما ان تترك الكرة الاخيرة لتدخل شبك المرمى؟ يمكن ان يعتمد هذا على مدى خلو هذه الفترة من المشاكل و مدى تكلل هذه الالعاب بالنجاح.

"اذا لم يكن ثمة اي حادث اجرامي يعكر صفو البطولة ستكون جنوب أفريقيا بعد ان تضم اكبر مجتدبا للجماهير السوق السياحي الابرز في العالم" هذا ما اضافته انتيلم.

"من غير المرجح ان تظهر السياحة فورا، لكن من المؤكد ان تحصل زيادة تأتي في نهاية المطاف فالمنافع الاضافية هي المنافع الاتية من التجربة المستقاة من التنسيق المطلوب في صناعة السياحة المحلية التي يجب ان تمكنها من العمل بكفاءة اكثر مما كانت عليه في الماضي".

و فضلا عن ذلك يمكن ان تكون بعض المنافع الاقتصادية التي تظهر على هيئة ثقة المستهلكين المدعومة بنجاح البطولة و الذي لن يظهر الا في البيانات التي يتم إنشاؤها، هذا ما قالته انتيلم ايضا.

بالتأكيد ستظهر بعض الاعتراضات حول كلفة البطولة و تطفو تساؤلات فيما لو سيتم انفاق الاموال انفاقا افضل ام لا و ذلك في بلد تنتشر فيه مستويات الفقر و البطالة و فيروس نقص المناعة (الايدز) و ارتفاع جرائم العنف.

"بالتأكيد ان الحاجة ماسة الى تطوير تقديم الخدمات و زيادة تكلفة المنازل ذات التكلفة المنخفضة، و ليس ثمة اي ضمان في ان تملك الاموال المصروفة سوف تذهب بكاملها و و على نحو كفوء الى المشاريع المقامة" هذا ما اضافته انتيلم.

ان مزايا و عيوب اقامة احداث رياضية مهمة كهذه تملك بعض الاجوبة الواضحة و ذلك جانبا من التعزيز النفسي الايجابي للسكان المحليين. ففي المدن الامريكية التي استضافت البطولات مثل بطولة العالم و سوبر بول قد تلقت تاريخيا منافع اقتصادية على المدى القصير جدا.

يمكن القول ان جنوب افريقيا ان يجني منافع هائلة في الجانب المالي و الشهرة الحسنه من خلال تقديم كأس العالم في بلد يكون امنا و عصريا و مقصدا حيويا للاستثمار الاجنبي.

عن / الانترناشيونال بزنيس تايمز



فيها بناء الهيكلية قبل اربع سنوات عند بناء اول مدرج .

و اضافت: "قد انفقت الحكومة ما يزيد عن ٤٠٠ مليار راند (راند=وحدة العملة المستخدمة جنوب افريقيا) و ذلك على احد الملاعب و ما يتعلق بالنقل".

و تابعت: "تحقق المشاريع المقامة مثل مشروع طرق غوارتين الفوائد الاقتصادية خلال عملية البناء و التحضير و غالبا ما تأتي على هيئة زيادة في اجمالي تكوين راس المال الثابت و خلق الوظائف المتعلقة تعلقا و اسعا و ليس محصورا بالقطاع الصناعي".

و يصعب قياس الفوائد ذات المدى البعيد من كأس العالم بحد ذاته لكن بالمقابل ثمة منافع مالية من استضافة احداث كاس العالم التي من المؤمل ان

وطورت المصارف قروضها بجشع خلال فترة ازدهار الامان من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧ الامر الذي ادى الى ارتفاع حاد في القروض المتعثرة خلال العام الماضي بحسب انتيلم.

اما الكيفية التي سيلعب بها بعض الشباب اليافعين كرة القدم سيؤثر تأثيرا ذا مدى طويل بالاقتصاد الوطني و الاجوبة ليست واضحة وضوح الشمس.

ان السؤال الابرز بشأن جنوب أفريقيا بعد كأس العالم هو : هل ستعد جنوب أفريقيا مكانا يوفر الفرصة للاستثمار الاجنبي و العمل فيها؟ و هل هناك منافع موروثه في ما يخص الساحة التي تستطيع دعم العمالة؟ و هل سيبنى هذا الحدث روحا وطنية؟ و تقول انتيلم : ان كلفة فائدة كأس العالم قد بدأت منذ اللحظة التي تم

الاهمية الاجمالية و لا تشكل في الوقت الحالي اكثر من ٥% من الاقتصاد و بهذه النسبة لا تقدم جنوب افريقيا الشهرة بعمليات تعدين الذهب غير الـ٢% من العمالة الاجمالية.

وتملك جنوب افريقيا عموما اقتصادا مدفوعا خدماتيا و بنسبة ٦٢% من الناتج المحلي الاجمالي الاتي من القطاع الثالث" هذا ما لاحظته انتيلم التي قالت ان قطاع الخدمات يهيمن على العمالة محصيا ٦٠% من العمالة الاجمالية متضمنا العمال المحليين .

بينما يمثل التصنيع متضمنا النفط على نحو واسع و العجلات و المعادن الاساسية نسبة ١٥% من الاقتصاد ، و في ما يتعلق بالازمة العالمية التي اندلعت في ٢٠٠٨ حيث أن نظام المصارف في جنوب افريقيا لم يتأثر بالركود تأثرا كبيرا .

ترجمة / المدى الاقتصادي

و مع ذلك فإن الاموال الكثيرة التي انفقتها الحكومة لبناء البنية التحتية ذات الصلة بكاس العالم مثل (الطرق و السكك الحديدية و المدرجات.. الخ) يمكن ان تحقق فوائد ذات ديمومة تظهر على هيئة زيادة في الاستثمار الاجنبي و المزيد من الوظائف الدائمة ذلك بالطبع من بين المنافع التي ستستمر حتى بعد نهاية الالعاب.

و كان تقرير اصدرة بنك يو بي اس للبحوث الاستثمارية (منذ شهر شباط ٢٠١٠) قدر ان تحضيرات كأس العالم التي بدأت منذ اربعة أعوام مضت قد اضافت ما بين ٥,٠% الى ٢,٢% الى الناتج المحلي الاجمالي لجنوب افريقيا (و ذلك بالاعتماد على مشاريع البنية التحتية التي تعد واحدة من العوامل)، و بالاجمال اسهم ذلك في خلق ما يزيد على ٣٠٠,٠٠٠ فرصة عمل منذ عام ٢٠٠٦ اي بما يقابل ٢,٧% في ارقام العمالة.

و اشار بحث يو بي اس الى ان الدول الثالث السابقة التي استضافت كاس العالم من قبل قد شهدت نمواً متوسطاً ذا نسبة ١,٨% في الناتج المحلي الاجمالي خلال البطولة على الرغم من ان صعوبة تحديد مقدار النمو ذو الارتباط ببطولة كأس العالم.

و بوصفه سوقا ناشئة فإن اساس الاقتصاد في جنوب افريقيا لا يزال هشاً و خطراً نوعاً ما لكنه مليء بالكثير من القدرة.

و وفقا لما تقوله ماري انتيلم و هي محللة تعمل لصالح يو بي اس في كايب تاون ام : ان اقتصاد جنوب افريقيا قد خرج من الركود في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ و اسرع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الى ٤,٦% في الربع الاول من عام ٢٠١٠ و ذلك من نسبة بلغت ٣,٢% في الربع الرابع من العام الماضي.

واضافت انتيلم : تواصل التضخم بالانخفاض يدفعه انخفاض اسعار الغذاء دفعا اساسيا، ان عجز الحكومة المتسع و الاساسي وضع ضغطا على مستويات ديونها التي تبلغ الآن ٣٠% من الناتج المحلي الاجمالي. حيث ان ذلك ما يزال منخفضا بالمقارنة العالمية .

و على اية حال فان البطالة لا تزال عالية و ارتفعت الى اعلى من ٢٥% في الربع الاول من عام ٢٠١٠ و ذلك بخسارة ٨٠٠٠,٠٠٠ وظيفة في فترة العام الماضي.

بينما يربط الكثير ذكر افريقيا بصناعة التعدين التي يتلاشى قطاعها في

الاستثمار السكاني

■ عباس الغالبي

في الوقت الذي تقدر فيه حاجة العراق الى اكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية توصف الموازنات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع الحيوي والمهم بانها خجولة بالقياس الى الحاجة الفعلية التي تتطلب استثماراً هائلاً وطويل المدى للتصدي الى هذه الازمة المتفاقمة التي يشكل خطها البياني تصاعداً غير مسبوق بسبب نفاذ الوقت من دون ادنى معالجة ممكنة من شأنها الحد من هذه الازمة .

وكان كثير من الخبراء والمهتمين بالشأن الاسكاني قد حذروا من تصاعد سقف الحاجة بمرور الوقت من دون معالجة معينة الا ان البرامج الاقتصادية للحكومات المتعاقبة قد أغفلت بشكل واضح ازمة السكن وطرق معالجتها ولم تنص لها بالشكل المناسب ، مع الاشارة الى ان هذه الازمة كانت من اولى اولويات الدعايات الانتخابية التي تنحسر بمجرد انتهاء الانتخابات ، حيث تتلاشى الوعود الانتخابية وتركن الى لاشيء .

والازمة لم تكن وليدة الساعة أو جاءت تحت ضغط المرحلة وانما كانت نتيجة تراكمات عقود من السياسات الاقتصادية المتخبطة التي لم تول اهتماماً واضحاً لقطاع الاسكان ، ولم تضع خططا استراتيجية

على المديين المتوسط والبعيد لمعالجة هذه

الازمة التي تفاقمت بمرور الزمن مع الزيادة السكانية

المتوقعة في نفوس العراق ، حيث انصرف الذهن الى

المجمعات السكنية لبعض فئات الموظفين الحكوميين ، وترك السواد الاعظم من

الشرائح المجتمعية الاخرى تعيش في نفق الازمة المظلم

الذي ازداد عتمة بعد عام ٢٠٠٣ ، الامر الذي يستدعي

استثماراً سكانياً هائلاً تكون الريادة فيه للقطاع الخاص

وبإشراف ومشاركة من القطاع الحكومي ، مع

ضرورة ان تتجه المنظومة المصرفية الى اتباع سياسة

اقرضية توازي حجم الطلب وبشروط ميسرة غير معقدة ليس على غرار

ما تنتهجه بعض المصارف الخاصة حالياً الى الاعلان عن سياسة اقرضية خاصة

للسكن لكن بشروط صعبة وباسعار فائدة مرتفعة بدعوى ضمان رأس المال وتحقيق الارباح المطلوبة ، في وقت كانت

محاولات المصارف الحكومية خجولة وحتى المصرف العقاري المتخصص فأن رأسماله ليس بالمستوى الذي يؤهله للمساهمة

في الحد من ازمة السكن . ولم تكن الامور عند هذا الحد بقدر ماتتطلب اجراءات اخرى

كتأسيس مؤسسات تمويلية تعمل على انشاء مشاريع اسكانية عن طريق الاستثمار وطرحها للبيع عن طريق تمويل ومساهمة المصارف وبالتقسيم المريح واللفئات المجتمعية كافة وبالشكل الذي يجعلها قادرة على شرائها ، حيث تتطلب العملية تضافر جهود القطاع الخاص مع المؤسسات الحكومية وعلى المديين المتوسط والبعيد وعن طريق الاستثمار الاسكاني سعياً للجسم جماع هذه الازمة التي اصبحت ظاهرة مستشرية ولها تداعياتها المجتمعية الخطيرة وسط صمت حكومي وعدم جدية في التعامل مع هذه الازمة الخائفة وغياب تام لدور القطاع الخاص المعول عليه في احتواء هذه الازمة وخلق فرص استثمارية في قطاع الاسكان تسهم الى حد بعيد في

كان كثير من الخبراء والمهتمين بالشأن الاسكاني قد حذروا من تصاعد سقف الحاجة بمرور الوقت من دون معالجة معينة الا ان البرامج الاقتصادية للحكومات المتعاقبة قد أغفلت بشكل واضح ازمة السكن وطرق معالجتها ولم تنص لها بالشكل المناسب ، مع الاشارة الى ان هذه الازمة كانت من اولى اولويات الدعايات الانتخابية التي تنحسر بمجرد انتهاء الانتخابات ، حيث تتلاشى الوعود الانتخابية وتركن الى لاشيء .

والازمة لم تكن وليدة الساعة أو جاءت تحت ضغط المرحلة وانما كانت نتيجة تراكمات عقود من السياسات الاقتصادية المتخبطة التي لم تول اهتماماً واضحاً لقطاع الاسكان ، ولم تضع خططا استراتيجية

على المديين المتوسط والبعيد لمعالجة هذه الازمة التي تفاقمت بمرور الزمن مع الزيادة السكانية

المتوقعة في نفوس العراق ، حيث انصرف الذهن الى المجمعات السكنية لبعض فئات الموظفين الحكوميين ، وترك السواد الاعظم من الشرائح المجتمعية الاخرى

تعيش في نفق الازمة المظلم الذي ازداد عتمة بعد عام ٢٠٠٣ ، الامر الذي يستدعي استثماراً سكانياً هائلاً تكون

الريادة فيه للقطاع الخاص وبإشراف ومشاركة من القطاع الحكومي ، مع ضرورة ان تتجه المنظومة

المصرفية الى اتباع سياسة اقرضية توازي حجم الطلب وبشروط ميسرة غير معقدة ليس على غرار

ما تنتهجه بعض المصارف الخاصة حالياً الى الاعلان عن سياسة اقرضية خاصة

للسكن لكن بشروط صعبة وباسعار فائدة مرتفعة بدعوى ضمان رأس المال وتحقيق الارباح المطلوبة ، في وقت كانت محاولات المصارف الحكومية خجولة وحتى المصرف العقاري المتخصص فأن رأسماله ليس بالمستوى الذي يؤهله للمساهمة

في الحد من ازمة السكن . ولم تكن الامور عند هذا الحد بقدر ماتتطلب اجراءات اخرى كتأسيس مؤسسات تمويلية تعمل على انشاء مشاريع اسكانية عن طريق الاستثمار وطرحها للبيع عن طريق تمويل ومساهمة المصارف وبالتقسيم المريح واللفئات المجتمعية كافة وبالشكل الذي يجعلها قادرة على شرائها ، حيث تتطلب العملية تضافر

جهود القطاع الخاص مع المؤسسات الحكومية وعلى المديين المتوسط والبعيد وعن طريق الاستثمار الاسكاني سعياً للجسم جماع هذه الازمة التي اصبحت ظاهرة مستشرية ولها تداعياتها المجتمعية الخطيرة وسط صمت حكومي وعدم

جدية في التعامل مع هذه الازمة الخائفة وغياب تام لدور القطاع الخاص المعول عليه في احتواء هذه الازمة وخلق فرص استثمارية في قطاع الاسكان تسهم الى حد بعيد في

التقليل من آثارها وافرازاتها الاخرى .

معمل سمنت أم قصر .. إنتاج مطابق للمواصفات العالمية وسط منتجات مستوردة رديئة



بغداد / إيمان سالم

علاء حسين مهر الدين بأن هناك نوعين من الفحوصات كيميائية وفيزيائية حيث يجري من ١٠ الى ١١ فحصاً مختبرياً على المنتج من مادة السمنت كذلك على مادة الكلنكر المادة الاولية الرئيسية الداخلة في صناعته اذ ان المختبر الكيميائي يقوم بتحليل السمنت المطحون المعبأ قبل ان يتم تسويقه فاذا كان مطابقاً للمواصفة المعتمدة يسمح بالتجهيز واذ لم يكن كذلك يقوم مسؤول النوعية بإيقاف الطاحونة وعدم التجهيز حفاظاً على سلامة المواطنين .

وعن مراحل الإنتاج في المعمل قال المهندس علي محمد سلمان مدير الإنتاج: إن مادة الكلنكر المجهزة من معمل الشركة في الكوفة هي المادة الاولية الأساسية في إنتاج الإسمنت تخلط مع مادة الجبس وهي مادة يتم تجهيزها من مقالع هيت ليتم ادخالها الى الطاحونة حيث تتكون الطاحونة من ثلاث غرف الغرفة الاولى تحتوي على شحنة من الكرات الفولاذية بأحجام مختلفة وهي (٩٠ ملم ، ٨٠ ملم ، ٧٠ ملم ، ٦٠ ملم) والغرفة الثانية يتم فيها الطحن الى حجم اصغر إضافة الى الغرفة الثالثة تحتوي على شحنة أبعاد اسطوانية حيث تتم في هذه الغرفة عملية السحق ووصول السمنت الى النعومة المطلوبة ومنها الى مضخة دفع السمنت الى الساليوات مشيراً الى ان الكمية المنتجة حالياً تبلغ ١٢ ألف طن شهرياً من مادة السمنت .

وأضاف بأن المعمل يقوم بتجهيز الدوائر الحكومية مثل دوائر النفط والشركة العامة للأسمدة ودوائر الكهرباء وهناك عقد لتجهيز المدينة الرياضية بهذه المادة والمشكلة التي يعاني منها المعمل هو نقص الطاقة الكهربائية وتذبذبها حيث كان المعمل يستفيد من الخط الإيراني الا ان محركات المعمل ذات القدرة العالية تحتاج الى كهرباء مستقرة كما ويخضع المعمل لبرنامج متكامل للصيانة شارف على الانتهاء .

يذكر ان الشركة العامة للسمنت الجنوبية أجرت في وقت سابق مسحاً ميدانياً للأسواق المحلية في عدد من المحافظات العراقية لتحديد الأسعار والمواصفات الفنية للأسمنت المستورد بنوعيه العادي والمقاوم وإن عملية المسح الميداني تم تنفيذها من قبل لجنة تم تشكيلها من الشركة لهذا الغرض شملت محافظات (النجف ، بابل ، القادسية والبصرة) ، حيث تم اخذ عينات من الأسمنت المستورد الذي يباع في الأسواق بهدف معرفة المطابق منه للمواصفات الفنية المعتمدة من عدمه وبواقع (٢٥) نموذجاً ، (١٦) منه لأسمنت مقاوم للأملح و(٩) أخرى لأسمنت بورتلاندي عادي ، اذ تبين من خلال جمع النماذج من قبل اللجنة أن نوعيات الاسمنت الموجودة في الأسواق هي من مناشيء (كويتية ، إيرانية ، بحرينية ، باكستانية وهندية) وبعد إجراء عملية الفحص الكامل والدقيق لنماذج الاسمنت التي تم أخذها ، تبين أن (١١) نموذجاً من أصل (٢٥) نموذجاً لم يكن مطابقاً للمواصفات المعتمدة في العراق .

معمل سمنت أم قصر هو أحد المعامل التابعة للشركة العامة للسمنت الجنوبية أنشئ هذا المعمل بالقرب من ميناء أم قصر في محافظة البصرة لأغراض التصدير عام ١٩٧٢ وأدخل للمعمل بشكل فعلي عام ١٩٧٤ الا أن الحاجة المحلية المتزايدة لهذه المادة حالت دون تصديره الى خارج العراق والاكتفاء بتغطية الحاجة المحلية وخصوصاً في المحافظات الجنوبية (البصرة ، العمارة والناصرية) .

وقال مدير المعمل المهندس جواد محمد جاسم : إن المعمل حالياً يعمل بخطين إنتاجيين وبطاقة ٥٠ طناً / ساعة وأن إنتاجه خاضع للمواصفات القياسية العالمية تحت إشراف الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومركز بحوث البناء والمكتب الاستشاري في جامعة بابل إضافة الى السيطرة النوعية في مقر الشركة .

واضاف جاسم : ندعو جميع دوائر الدولة ومؤسساتها والمواطنين كافة وفي المحافظات الجنوبية بشكل خاص لغرض تجهيزهم بأية كمية مطلوبة وبأفضل المواصفات حيث يبلغ سعر الطن الواحد المكبس من مادة الإسمنت ١١٠ آلاف دينار فيما يبلغ سعر الطن الواحد من السمنت (الفل) ١٠٠ ألف دينار إذ أننا نقوم حالياً بتجهيز المواطنين ممن يحملون هوية الاحوال المدنية بـ ٢٥ طناً ومن يحملون هوية غرفة التجارة بـ ٥٠٠ طن والذين يحملون هوية مشاريع الدولة يتم تجهيزهم بكميات غير محددة من مادة السمنت .

أما بخصوص معوقات العمل فقد أوضح مدير المعمل ان من اهم المعوقات هي إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة ذات المواصفات الرديئة وركن المنتج الوطني والمعوق الثاني هو نقص الطاقة الكهربائية وتذبذبها مؤكداً بأنه ولأول مرة تم إصلاح محولة كهربائية ضغط عال بسعة ١١ kv كانت قد تعرضت للعطل بوقت سابق بجهود ذاتية من قبل كوادر الصيانة في المعمل والان تعمل بشكل جيد كما تم إصلاح ما كنه للتعبئة في الأسواق المحلية تعمل بطاقة ٦٠ طناً/ ساعة .

ولفت الى أنه من المؤمل أن يتم استثمار المعمل بطريقة التصنيع للغير بموجب عقد تم توقيعه مؤخراً حيث سيوفر المستثمر ثلاثة مطالب مهمة لضمان ديمومة العمل وهي : الطاقة الكهربائية ومادة الكلنكر وهي المادة الرئيسية الداخلة في عملية الإنتاج والأكياس الورقية مقابل ان يلتزم المعمل بإنتاج كمية محددة شهرياً من مادة الاسمنت قابلة للزيادة مستقبلاً مشيراً الى حاجة معمله للدعم الاعلامي .

وعن الفحوصات المخبرية التي تجريها الشركة على المنتج اوضح الكيميائي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تصوير : سعد الله الخالدي - مهدي الخالدي

التصحیح اللغوي : محمد السعدي

الخراج الفني : مصطفى جعفر

تحرير : عباس الغالبي